بحث بعنوان

أوضاع التعليم في قطاع غزة تحت الاحتلال
خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٩٣م

إعداد الباحث

ياسر محمد على لوز

باحث دكتوراه في جامعة الزقازيق

كلية الآداب قسم التاريخ فرع التاريخ الحديث والمعاصر

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩ م

المقدمة:

يعتبر التعليم بالنسبة لكل الدول وفي الحالة الفلسطينية خصوصاً هو الاستثمار الناجح ورأس المال الحقيقي خاصة بعد النكبات والحروب والصراعات الطويلة مع الاحتلال البريطاني والاحتلال الصهيوني، وبعد فقدان البيت والأهل أصبح من الضروري الاعتماد على النفس والحصول على المؤهلات العلمية التي تساعد الشباب على توفير فرصة العمل لتوفير لقمة العيش، ولاقتناع فئات واسعة من المثقفين بأن الصراع مع الاحتلال لا تحسمه البندقية فقط، بل يحتاج إلى تفوق علمي وثقافي أيضاً.

وشهد قطاع غزة نهضة فكرية وثقافية خلال فترة الدراسة شملت ازدياداً في أعداد المدارس الحكومية والتي تشرف عليها الأونروا، وإنشاء العديد من الجامعات الحكومية والخاصة، وعقد الندوات الثقافية والفنية، وتطور في الأنشطة الأدبية والفنية والرياضية.

وتبرز أهمية الدراسة في أنها تناولت قضية هامة جداً ومؤثرة في أي مجتمع ألا وهي التعليم حيث مر التعليم في قطاع غزة بفترة مظلمة نتيجة لتضييقات الاحتلال الصهيوني على المعلمين والطلاب وتشويه المناهج الدراسية ووصل الأمر إلى تعطيل الحياة الدراسية في بعض الأحيان.

- **ولما كان الموضوع يستأهل الدراسة العلمية فقد سعت الدراسة لتحقيق أهداف عدة، وهي:**

١- إبراز الأوضاع التعليمية في غزة تحت الاحتلال الصهيوني.

٢- تفسير أحوال المعلمين والطلاب والمدارس خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٩٣م.

٣- إلقاء الضوء على تأثير الانتفاضة الشعبية على المسيرة التعليمية.

وتكمن إشكالية الدراسة، في سعي الاحتلال لطمس هوية الشعب الفلسطيني، من خلال تعطيل العملية التعليمية عن طريق الإغلاق المتكرر للمدارس والجامعات، ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس: **كيف كانت أوضاع التعليم في غزة خلال الاحتلال في الفترة ١٩٦٧-١٩٩٣م؟**

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة، وهي:

١- كيف كانت الأحوال المناهج الدراسية؟

٢- ما هي أحوال الطلاب؟

٣- ما هي أحوال المعلمين؟

٤- هل أثرت الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٧م على سير العملية التعليمة؟

- **واعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي:** وهو منهج يعتمد على وصف الظاهرة التاريخية ورصدها، من خلال جمع البيانات من الوثائق والمصادر والكتب، والدراسات السابقة، والأبحاث العلمية والمقالات، ثم تحليلها وربط الأسباب بالنتائج، واستخدام الاستنتاج والاستقراء للوصول إلى نتائج علمية عن أوضاع التعليم في قطاع غزة تحت الاحتلال الصهيوني خلال ١٩٦٧-١٩٩٣م لخدمة القضية الفلسطينية، واستعراض تلك الفترة بشكل واضح وملموس، وعرض خصائصها وأبعادها، من خلال تحليل البيانات، وبالتالي استخلاص نتائج، يمكن الاستفادة منها.

أولاً: القطاعات التعليمية في غزة:

يتولى تقديم الخدمات التعليمية في فلسطين عدة جهات منها: الحكومة، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، بالإضافة إلى القطاع الخاص، ويُعد الحق في التعليم من أهم الحقوق التي يجب توفيرها للطفل، حسب اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥/٤٤ ووفقا للمادة (٤٩)(١).

ومنذ عام ١٩٥٠م خضع تعليم الفلسطينيين لإشراف الهيئات التالية:

١) وكالة الغوث في كل من الأردن، وغزة، وسوريا، ولبنان.

٢) وزارات التربية والتعليم في كل من هذه الأقطار الأربعة، وخاصة في مراحل التعليم الثانوي والعالي.

٣) المدارس الخاصة في كل من هذه البلدان(٢).

- المؤسسات التعليمية الحكومية.

عقب نكسة ١٩٦٧م وفي الأسابيع الأولى لاحتلال قطاع غزة، توجه إلى المدارس الحكومية بمراحلها المختلفة ٢٤,٦٠٢ طالبا وطالبة بنقصان ١٣,٨١٨عن طلاب السنة السابقة للحرب❖، وتوجه إلى المدارس التابعة لوكالة غوث اللاجئين ٥٥,٥٦٨ طالبا وطالبة بنقصان حوالي ٤٠٠٠ طالب وطالبة عما كانوا عليه السنة السابقة للحرب(٣)، ويرجع سبب النقص في أعداد الطلاب والمعلمين في السنة الأولى للاحتلال نتيجة نفور الناس عن التعليم في ظل احتلال عنصري وقمعي، وبجهود السيد بشير الريس - مدير التعليم والثقافة- والمخلصين في التعليم استؤنفت العملية التعليمية، ولربما كان للسيد بشير الريس رؤية في أن التعليم سلاح لابد من التمسك به، ليُخَرِّجَ الأطباءُ، والمهندسين والمحامين، والأساتذة ليمدوا مجتمعنا بالطاقات البشرية اللازمة لمواجهة الاحتلال.

أما عن الأهداف الإستراتيجية للتعليم في عهد الاحتلال، فقد أوصت الأوساط العسكرية بأنه ينبغي الاستعداد للإشراف على برامج التعليم والكتب والمدارس، وتنظيف الجهاز الإداري من مديري المدارس والمعلمين المعادين، ويجب تشجيع المعلمين على التعاون مع قوات الاحتلال ومعاقبة من يحاول المقاومة(٤). وبث السموم للطالب الفلسطيني من خلال إيهام الطالب بأن فلسطين أرض يهودية، واختراع أسماء عبرية لجميع الأسماء والأماكن والجبال وتهيئة الطلبة الفلسطينيين على قبول نوايا الاحتلال التوسعية

---

(١) هيام مصلح صلاح أبو ميالة؛ إدارة التعليم العام في فلسطين دراسة مقارنة بين فترة الاحتلال الإسرائيلي (١٩٦٧-١٩٩٣) وفترة السلطة الوطنية الفلسطينية (١٩٩٤-٢٠٠٥م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م، ص ص٢٦-٢٧.

(٢) إلهام فرماوى؛ الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية المقدمة للاجئين الفلسطينيين عن الفترة ١٩٥٦-١٩٦٧م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠١م، ص١٠٢.

(٣) محمد حامد الجدي؛ فصول من تاريخ التعليم بقطاع غزة في الخمسين عاماً الماضية،ج١، دار المقداد، غزة، ٢٠٠٨م، ص٦٩.

(٤) زكريا العثامنة؛ قطاع غزة ١٩٦٧- ١٩٧٤م، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص٧٣.

والإيحاء لهم بأن هذا التوسع أمر طبيعي، وكذلك سعى الاحتلال إلى الحط من شأن العرب اجتماعيا واقتصاديا ونعتهم بالتخلف والضعف وإبراز الصراعات الطائفية(٥).

وأصبح مدير التعليم المحلي يرجع في الأمور الإدارية إلى ضابط ركن التعليم وهو "صهيوني" تعينه وزارة التعليم بالقدس ويعتمد تعيينه الحاكم العسكري في القطاع- ثم تحول هذا الحكم إلى إدارة مدنية ١٩٨١م ولضابط ركن التعليم مساعدان قبل ذلك، وهؤلاء اليهود على الأغلب من يهود العراق ويتقنون اللغة العربية؛ إذ تخرج معظمهم من جامعات العراق واكتسبوا خبرة في المدارس العراقية وعند الاحتلال(٦)، وكان مدير التعليم والثقافة بشير الريس حتى عام ١٩٧٥م(٧).

وبهذه السياسات كان التعليم تحت قبضة المؤسسة العسكرية للاحتلال، وكان الجهاز الإداري الذي يساعد مدير التعليم يشمل نائبه الفني والإداري، والمفتش المالي والإداري والمساعدة القانونية ومفتشي المناطق، ورؤساء الأقسام الإدارية [٨].

أ- معاهد المعلمين والمعلمات:

أنشئ في قطاع غزة في الستينات من القرن الماضي معهدان لإعداد معلمي المرحلة الابتدائية أحدهما للبنين والآخر للبنات، ويدرس الطلبة في هذين المعهدين خمس سنوات بعد الإعدادية، وقد بلغ أعداد الطلبة في سنة ١٩٦٦-١٩٦٧م حوالي٢٥٠ طالبا وطالبة، تدفع الوكالة عنهم إغاثة مالية للحكومة تبلغ (١١٠) دولار للطالب الواحد في السنة(٩).

ولقد كان نظام التدريس يسير وفق خمس سنوات بعد الإعدادية، وكان الامتحان النهائي محليا حتى عام ١٩٧٥م حين وافقت مصر على الإشراف على هذا الامتحان، ومُنِحَ الناجحون فيه شهادات دبلوم معتمدة من الوزارة، وكان الطلاب يتخصصون في التربية الرياضية، أو الفنية، أو الموسيقية يضاف إلى ذلك شعبة الاقتصاد المنزلي للبنات، ولما كثر خريجو المواد التخصصية أوقفت؛ وأصبح التعليم موزعا على قسم أدبي (لغة عربية، ومواد اجتماعية، أو لغة إنجليزية)، وقسم علمي (علوم، ورياضيات)، كما توقف قبول الطلاب من خريجي الإعدادية، وأصبح القبول مقصورا على خريجي الثانوية العامة، حيث يدرسون فيه عامين وبذلك ارتفع المستوى العلمي للخريجين(١٠)، وأصبحت مدة الدراسة في دار المعلمين والمعلمات أربع سنوات منذ عام ١٩٩١م [١١].

ب- المدارس الحكومية:

بلغ عدد المدراس الحكومية في قطاع غزة مع نهاية الانتداب البريطاني في فلسطين ١٧ مدرسة كانت معظمها ابتدائية، ومدرسة واحدة ثانوية، وعملت الإدارة المصرية في قطاع غزة على توسيع انتشار المدارس، ووصلت عام ١٩٦٥-١٩٦٦م إلى ٦٣ مدرسة وضمت ٧٨٢

---

(٥) مجلة: شؤون فلسطينية؛ ع٨، أبريل،١٩٧٢م، أحمد طرابين؛ تعليم العلوم الإنسانية في فلسطين المحتلة، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ص ص١٤٦-١٤٧.

(٦) إبراهيم سكيك؛ غزة عبر التاريخ، ج١٣، غزة في الوقت الحاضر، ،د.ن، غزة، ١٩٨٦م، ص٨٢.

(٧) محمد حامد الجدي؛ مرجع سابق، ص٧٩.

(٨) نفسه؛ ص٧٨.

(٩) أحمد الساعاتي؛ التطور الثقافي في غزة ١٩١٤- ١٩٦٧م، مركز رشاد الشوا الثقافي، غزة، ٢٠٠٥م، ص١٦٩.

(١٠) إبراهيم سكيك؛ غزة عبر التاريخ، ج١٣...، مرجع سابق، ص٨٠.

(١١) عدنان نعيم؛ تعال معي إلى غزة، المؤتمن للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٩م، ص٣٥.

فصلاً دراسياً، وبلغ عدد المدارس الثانوية عام ١٩٦٧م حوالي ١٦ مدرسة ثانوية في قطاع غزة منها ٥ مدارس ثانوية في مدينة غزة[١٢].

جدول رقم(١)

أعداد المدارس الحكومية في قطاع غزة خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٨٤م) [١٣].

السنة الدراسية	ابتدائية	إعدادية	ثانوية	دور معلمين	زراعة	تجارة	المجموع
١٩٦٧/١٩٦٨م	٢٥	١٤	١٣	٢	–	–	٥٤
١٩٧١/١٩٧٢م	٢٤	١٤	١٥	٢	–	–	٥٥
١٩٧٥/١٩٧٦م	٣٨	١٧	١٨	٢	١	–	٧٦
١٩٧٩/١٩٨٠م	٣٥	٢٢	٢٠	٢	١	–	٨٠
١٩٨٣/١٩٨٤م	٤٢	٢٣	٢٢	٢	١	١	٩١

ويتضح من الجدول السابق تزايد أعداد المدارس في قطاع غزة، ولكن كانت العملية تتم ببطء شديد؛ حيث كان مجموع المدارس الابتدائية، والإعدادية، والثانوية بالإضافة إلى دور المعلمين عام ١٩٦٧-١٩٦٨م ٥٤ مؤسسة تعليمية، ووصلت عام ١٩٨٣-١٩٨٤م إلى ٩١ مؤسسة، وهذا يدلل على أن وتيرة بناء المدارس زمن الاحتلال كانت بطيئة حيث أنه على مدار ١٧ عام، تم بناء ٣٧ مدرسة فقط بمتوسط مدرستين كل عام، ويرجع ذلك لقلة نفقات الاحتلال على التعليم، وأنها ليست ضمن أولوياته، بينما أولوياته تطوير جيشه ومؤسساته الحربية داخل مناطق دولة الكيان الصهيوني؛ لذلك سعى إلى تزويد أعداد العمال العرب، لتسريع عملية البناء والاستيطان.

ويطبق نظام الامتحانات في المدارس الحكومية على الوجه التالي:

- امتحان الشهادة الابتدائية: ويجرى الامتحان لجميع الطلاب في الصف السادس ويُعد ناجحا كل من حصل على ٥٠٪ من درجات امتحان اللغة العربية، والدين، والحساب، و٤٠٪ في المواد الاجتماعية والعلوم على أن يحصل على ٥٠٪ على الأقل في مجموعهما.

- امتحان الشهادة الإعدادية: يعقد الامتحان للتلاميذ المسجلين في الصف الثالث الإعدادي "التاسع" ومن في مستواهم ممن أنهوا الصف الثاني الإعدادي بنجاح من المنازل، ويعد التلميذ ناجحا إذا حصل على ٥٠٪ على الأقل من المجموع الكلي للدرجات وقدره ٢٤٠ درجة – و٥٠٪ من درجات كل من اللغة العربية والدين ، و٤٠٪ على الأقل في المواد الأخرى.

- امتحان الشهادة الثانوية: بعد احتلال غزة ١٩٦٧م توجه وفد من غزة على رأسه بشير الريس مدير التعليم إلى مصر حيث اتصل بكبار المسئولين، وأوضح لهم حاجة أبناء القطاع إلى رعايتهم بعد أن وافق الاحتلال على استمرار تطبيق المناهج المصرية، ووافقت مصر على وضع أسئلة امتحان الثانوية العامة لأبناء القطاع، وتصحيح أوراق الإجابة، وإصدار الشهادات للناجحين على أن تتولى اليونسكو❖ مهمة الاتصال

[١٢] أحمد الساعاتي؛ مرجع سابق، ص١٦٩.

[١٣] إبراهيم سكيك؛ غزة عبر التاريخ، ج١٣، مرجع سابق، ص٩٦.

والإشراف على مراكز الامتحان، وبهذه الطريقة كانت تعقد في غزة امتحانات الثانوية العامة ودبلوم المعلمين والمعلمات بإشراف إدارة الامتحانات العامة في مصر[١٤].

ورفضت سلطات الاحتلال في القطاع عام ١٩٧٩م، وجود وسيط بينهما وبين مصر بعد عقد معاهدة السلام(١٥)، ونشرت صحف الاحتلال في إبريل عام ١٩٨٠م خبر امتحاناتٍ الثانوية العامة في غزة لأول مرة تحت إشراف مصري(١٦)؛ حيث أرسلت مصر وفدا مكونا من خمسة مشرفين، برئاسة محمد إبراهيم حسن ورافقهم نعيم الحلبي، المسؤول عن التعليم في "الإدارة العسكرية الإسرائيلية" في قطاع غزة؛ للإشراف على سير امتحانات الثانوية العامة في قطاع غزة المقرر عقدها في ٢٩ يونيو ١٩٨٠م(١٧)، ووافق المسؤولون المصريون على الإشراف على التعليم ؛ لأنه عصب الحياه، ويسهم في تخريج كوادر بشرية تمكن الفلسطينيين من الاعتماد على أنفسهم، كما وللحفاظ على أهداف التعليم وإستراتيجياته لتصبح مطابقة للتعليم المصري؛ حتى لا تتيح المجال للاحتلال في تهويد قطاع التعليم، ونشر أفكاره.

- الرسوم المدرسية:

بعد هزيمة الاحتلال في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وتعرضه لخسائر اقتصادية كبيرة، أصبحت ميزانية التعليم❖ تشكل عبئا على الكيان الصهيوني، والذي يقرر الميزانية السنوية للمؤسسات التعليمية الحكومية هو ضابط التربية والتعليم؛ ولقد قرر اعتبارا من عام ١٩٧٤م(١٨) تحصيل الرسوم المدرسيةٍ ٥ ليرات سنويا من طالب الابتدائي، و١٠ ليرات سنويا من طالب الإعدادي، و١٥ ليرة سنويا من طالب الثانوي، و٢٠ ليرة سنويا من طالب دور المعلمين[١٩].

أراد الاحتلال أن يعوض العجز في ميزانيتهٍ من خلال زيادة الضرائب على السكان والتجار وحتى طلبة المدارس، كما تقرر اعتبارا من عام ١٩٧٥م تحصيل رسوم امتحانات للشهادات العامة عن كل طالب على النحو التالي: للشهادة الابتدائية بواقع ٤٠ ليرة، الشهادة الإعدادية بواقع ٦٠ ليرة، الشهادة الثانوية ودور المعلمين بواقع ٨٠ ليرة، ثم أصبحت نسبة تحصيل الرسوم الامتحانات في العام ١٩٧٨/٧٧م هي ٦٠ ليرة للإعدادي، و٩٠ ليرة

(❖) **اليونسكو**"UNESCO": وهي اختصار United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization هي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، كان من المتوقع يوم ١٩٧٩/٧/٥م انتهاء الامتحانات وتأخذ بعثة اليونسكو المؤلفة من ٤٠ عضوا أجنبيا معها صناديق أوراق الإجابة إلى مصر وحاملة تقريرها بأن الامتحانات سارت سيرها الطبيعي الكامل إلا إن جنود الاحتلال قلبوا هذه الصورة المشرقة بتحرشهم برجال بعثة اليونسكو والتضييق عليهم في نهاية يوم الثلاثاء ١٩٧٩/٧/٣م قبل أن تنتهي الامتحانات بيومين اثنين الأمر الذي دعا رجال اليونسكو إلى مغادرة مركز الامتحانات في مديرية التربية والتعليم بغزة ومن باقي مراكز الامتحانات التي كان عددها ٣٥ مركزا، وهدف الاحتلال من هذا الأمر طرد بعثة اليونسكو كوسيط بين مصر و"إسرائيل" لمزيدٍ من التفاصيل انظر: محمد حامد الجدي؛ فصول من تاريخ التعليم بقطاع غزة ...،ج١، مرجع سابق، ص٢٢٠.

(١٤) إبراهيم سكيك؛ غزة عبر التاريخ، ج١٣، مرجع سابق، ص ص ٧٥-٨٧.

(١٥) نفسه.

(١٦) صحيفة: دافار العبرية؛ الجمعة، ٢٥ أبريل ١٩٨٠، ص٤، עיתון: דבר, יום שישי, 25 באפריל 1980, עמ '4.

(١٧) صحيفة: معاريف العبرية؛ الأحد، ٢٩ يونيو ١٩٨٠م، ص١٢، עיתון: מעריב, יום ראשון, 29.6.1980, עמ '12.

(١٨) مجلة: شؤون فلسطينية؛ ع٧٩، يونيو، ١٩٧٨م، تقرير جامعة بيرزيت عن أوضاع التعليم العالي في الأرض المحتلة ...، مرجع سابق، ص١٦٠.

(١٩) محمد حامد الجدي؛ مرجع سابق، ص١٩٠.

للثانوية ودور المعلمين(٢٠)، والجدول التالي يوضح أعداد الطلاب في المدارس الحكومية في قطاع غزة خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٨٤م).

جدول رقم(٢)

أعداد الطلاب في المدارس الحكومية في قطاع غزة خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٨٤م) [٢١].

السنة الدراسية	ابتدائية	إعدادية	ثانوية	دور معلمين	زراعة	تجارة	المجموع
١٩٦٨/١٩٦٧م	١٤٤٨٣	٢٩٣٥	٦٧١٧	٤٦٧	–	–	٢٤٦٠٢
١٩٧٢/١٩٧١م	٢٢٨٦٨	٧٠١٦	١١٤٨٩	٦٧٠	–	–	٤٢٠٤٣
١٩٧٦/١٩٧٥م	٢٧٣٨٨	٧١٥٦	١٢٣٤٢	٢٦٢	١٦	–	٤٧١٦٤
١٩٨٠/١٩٧٩م	٣٣٣٠٣	٨٦٨٣	١٤٨١٢	٣٠٢	٨٣	٥٧٧	٥٧٧٦٠
١٩٨٤/١٩٨٣م	٣٩٤٤٩	١٠٥٣٠	١٦٢٣٠	٦٧٠	٤٠	٦٦٧	٦٧٥٨٦

من خلال الجدول السابق يتبين الازدياد الملحوظ للطلبة داخل مدارس قطاع غزة وداخل الفصول الدراسية خلال فترة الاحتلال الصهيوني؛ ففي عام ١٩٦٧م كان يوجد ١٣ مدرسة ثانوية حكومية، تضم ٦٧١٧ طالب وطالبة بمتوسط ٥١٦ طالب لكل مدرسة؛ مما ترتب عليه ازدياد الطلبة داخل الفصول الدراسية، ومن الطبيعي عام ١٩٨٤م ازدياد أعداد الطلبة مع الزيادة السكانية فوصل أعداد طلاب الثانوية ١٦٢٣٠ طالب وطالبة، وكان يفترض أن يزيد الاحتلال أعداد المدارس؛ لاستيعاب الأعداد الجديدة منهم، لكنه لم يَبْنِ خلال تلك الفترة المذكورة (١٩٦٧-١٩٨٤م) إلا تسعة مدارس فقط؛ ليصبح المجموع الكليَ للمدارس الثانوية ٢٢ مدرسة بمتوسط ٧٣٧ طالبة وطالبة لكل مدرسة.

ب- التعليم المهني:

كان بإمكان بعض الطلبة بعد إتمام المرحلة الإعدادية – حسب رغباتهم- الالتحاق بالتعليم المهني (الزراعي، التجاري، الصناعي) وذلك بالالتحاق بمدرسة بيت حانون❖ الزراعية الثانوية، أو مدرسة التجارة الثانوية أو بمركز التدريب المهني الحكومي، أو مركز التدريب المهني التابع لوكالة الغوث، أو مركز التدريب المهني التابع لجمعية اتحاد الكنائس بمدينة غزة[٢٢].

- التعليم الزراعي:

وهو مقصور على مدرسة واحدة في القطاع هي مدرسة بيت حانون الزراعية الثانوية، والتي كانت تديرها وكالة الغوث ثم تسلمتها حكومة الاحتلال، حيث أشرفت عليها في الفترة من ١٩٦٩م إلى ١٩٧١م مديرية الزراعة التي اتخذت منها محطة لإجراء التجارب الزراعية الخاصة بها، وبعدها تسلمت مديرية التعليم هذه المدرسة في العام الدراسي ١٩٧٢/١٩٧١م، لتتولى مسئولية الإشراف عليها من الناحيتين الزراعية والتعليمية، فمن

---

[٢٠] محمد حامد الجدي؛ مرجع سابق، ص١٩٠.

[٢١] إبراهيم سكيك؛ غزة عبر التاريخ، ج١٣، مرجع سابق، ص٩٨.

❖ **بيت حانون:** قرية فلسطينية تقع شمال شرق غزة وتعتبر البوابة الرئيسة للقطاع من جهة الشمال وفيها نقطة العبور إلى فلسطين المحتلة (معبر بيت حانون) بالعبرية (ايرز)، ويعتقد أن اسم المدينة مشتق من زعيم غزة "حانون" ومعناه صاحب النعم عاش في القرن الثامن الميلادي ويوجد في بيت حانون جامع النصر ويرجع تاريخه إلى ٥٦٣٧، وبالقرب منه عدد من قبور المسلمين الذين استشهدوا في معركة مشهورة مع الصليبيين عام ١٢٣٩م انتصر فيها المسلمون انتصارا كبيرا أدى إلى دفع خطر الصليبيين عن غزة، وتم تدمير مسجد النصر على أيدي قوات الاحتلال في عام ٢٠٠٦م، لمزيدٍ من التفاصيل انظر: عدنان نعيم؛ مرجع سابق، ص٤٢؛ أيضا: صحيفة: معاريف العبرية، الخميس، ٦ أغسطس ١٩٧٠م، ص ١٨، עיתון: מעריב, יום חמישי, 6 באוגוסט 1970, עמ'18.

[٢٢] أحمد الساعاتي؛ مرجع سابق، ص١٦٩.

الناحية التعليمية لم تكن هناك رغبة لدى الطلاب بالالتحاق بالمدرسة في بداية الأمر إذ التحق في العام الدراسي ١٩٧٢/١٩٧١م حوالي ٣٢ طالبا فقط، وكانوا مجموع طلاب المدرسة ونواتها وبالرغم من التسهيلات والتشجيعات الكبيرة التي قدمتها لهؤلاء الطلاب الملتحقين بها والخاصة بتحمل نفقة المواصلات وصرف الملابس، وفي السنة التالية ١٩٧٣/٧٢م أصبح مجموع طلاب الدراسة ٥٠ طالبا، وقد بلغ مجموع من تخرج من المدرسة حتى نهاية عام ١٩٧٨م ٦٤ طالباً[٢٣].

كانت إدارة المدرسة تعتني ببيارةٍ أشجار الحمضيات ومساحتها٤٠ دونماً وبحقلٍ المحاصيل والخضار ومساحته ١٧٠ دونما وبالحديقة والبناء المدرسي ومساحته ٤٠ دونما، فالمدرسة مساحتها الكلية ٢٥٠ دونما، وبالإضافة إلى الإنتاج الزراعي بالمدرسة فإن هناك إنتاجا حيوانيا، ففي المدرسة حظائر تربّى فيها أبقار وأغنام وماعز ودجاج وأرانب وعدد من خلايا النحل[٢٤].

ومع عدم رغبة أغلب الطلبة في التعليم الزراعي، وقلة اهتمام إدارة تعليم الاحتلال بالتعليم الزراعي، لم يكن هناك إلا مدرسة زراعية واحدة منذ عام ١٩٦٩م، وظل الأمر كذلك طوال عهد الإحتلال، وبلغ أعداد طلاب تلك المدرسة عام ١٩٧٣م ٥٥ طالبا، وتناقصت الأعداد إلى ٤٠ طالبا عام ١٩٨٤م، وتعمد الاحتلال تلك السياسة؛ لأنه لا يرغب في تطوير الزراعة الفلسطينية؛ لاستمرار الهيمنة الاقتصادية وجعل المناطق المحتلة سوقا لمنتجاته الزراعية والصناعية.

- التعليم الفني التجاري:

بدأ إدخاله قطاع غزة متأخراً، وذلك في سنة ١٩٧٧/١٩٧٦م حيث فتحت ثلاثة فصول تجارية اثنان منها في مدينة رفح، والثالث في خان يونس، وقد كان الإقبال على هذا النوع من التعليم في البداية قليلا؛ حيث بلغ مجموع الطلبة في الفصول الثلاثة ٨٦ طالبا وطالبة، وفي العام التالي ١٩٧٨/١٩٧٧م ارتفع عدد الشعب إلى عشرة منها سبع شعب في رفح، وثلاث شعب في مدينة غزة، وبلغ عدد الطلبة في هذه الفصول (٣١٨) طالبا (٢٥)، وبدأ التعليم الفني يتطور مع زيادة في إقبال الطلبة عليه، ولقد وصلت أعدادهم عام ١٩٨٣/١٩٨٤م ٦٦٧ طالبا وطالبة(٢٦)، وبذلك يكون أعداد الطلبة في التعليم الفني أكبر بـ ١٥ ضعفا عن التعليم الزراعي.

ولقد أكدت توصيات واقتراحات اجتماع مجموعة الخبراء لمسح القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة أن هناك نقصا في التعليم الفني في قطاع غزة، وهناك حاجة إليه الآن وفي المستقبل، ولابد أن يؤخذ بعين الاعتبار وضع التعليم الحالي الذي لا يقوم بتدريب الأفراد بصورة جيدة تسمح لهم بالعيش في ظروف الاحتلال[٢٧]، وشهد التعليم الفني في قطاع غزة تطورا بسيطا خلال سنوات الاحتلال الصهيوني، حيث تعمد الاحتلال

---

[٢٣] عبد الله الحوراني؛ قطاع غزة ١٩ عاماً من الاحتلال، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٦م، ص٩١.

[٢٤] محمد حامد الجدي؛ مرجع سابق، ص١٦٧.

[٢٥] عبد الله الحوراني؛ مرجع سابق، ص٩١.

[٢٦] إبراهيم سكيك؛ غزة عبر التاريخ، ج١٣، مرجع سابق، ص٩٨.

[٢٧] وثيقة توصيات واقتراحات مجموعة الخبراء لمسح القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، المنعقد في النمسا- فيينا ١٠-١٣ سبتمبر ١٩٨٤م، مجلة صامد الاقتصادية، ع ٥٣، فبراير، ١٩٨٥م، ص١٣٢.

إهمال التعليم الفني؛ لأنه لا يرغب في جيل مهني يعتمد على نفسه ويطور ذاته، ويفكر بالانفصال عن اقتصاد الاحتلال.

- التعليم الصناعي:

حتى عام ١٩٨٦م كان لا يوجد في مديرية التربية والتعليم في قطاع غزة تعليماً صناعيا، وكل الذي يوجد منه دورات تدريب مهني تنظمها مديرية العمل أو الطلبة الذين أتموا دراستهم الابتدائية أو الإعدادية، ولا تزيد مدة كل دورة عن ستة شهور يتلقون فيها تدريبا عمليا على أعمال البناء والنجارة والحدادة والخراطة والبرادة وميكانيكا السيارات، وأنشأ الاحتلال هذه الدورات؛ بغرض تلبية حاجاته من العمال الفنيين وليس بهدف إنشاء تعليم صناعي بالقطاع[٢٨]، وتعترف سلطات الاحتلال صراحة أن مراكز التدريب المهني قد أنشئت بحيث تنتج العمال الذين تحتاجهم سوق العمل الصهيونية، وهناك مركزان في مدينة غزة، وواحد في كل من دير البلح وخان يونس، ووصل أعداد طلاب مراكز التدريب المهني التي يديرها الاحتلال عام ١٩٧٠م، ٢٠٨٧ طالب، وأنفق الاحتلال عليهم في عام ١٩٧٢م ١,٤٢٩,٠٠٠ ليرة[٢٩]، ولم يكن واضحاً اهتمام إدارة تعليم الاحتلال في قطاع غزة بالتعليم الصناعي بشكل عام ولجأت إليه لتغذية سوق العمل الصهيونية بعمال جدد، وكذلك الحال في التعليم الزراعي فلم يكن الاحتلال يرغب في تأسيس جيل من الشباب قادر على الزراعة والصناعة والاعتماد على النفس؛ لاستمرار الهيمنة الصهيونية.

لم يكن دور التربية والتعليم فقط تزويد الطلبة بالمعارف والثقافة والمفاهيم العلمية وحسب بل إن هناك بعض النشاطات التي تسهم في تربية الجيل الناشئ تربية جسمية، وخلقية، واجتماعية، وتهيئته لأن يكون مواطنا صالحا، واهتمت مديرية التعليم والثقافة في زمن الاحتلال ببعض النشاطات اللامنهجية وأدخلتها ضمن برامج لها، ومتابعتها بجدية واهتمام، ومن الأمثلة عليها: المعارض الفنية السنوية، والمهرجانات الرياضية، وأسبوع النظافة، والتدريب على الوقاية من الحوادث، وعقد المخيمات الصيفية، والقيام بالرحلات المدرسية، وعقد مجالس الآباء[٣٠]، وصدرت عن مديرية التربية والتعليم مجلة إخبارية تعليمية باسم منارة التعليم تكون مهمتها إطلاع المعلمين على كل ما يهمهم في مجال عملهم[٣١].

- المؤسسات التعليمية غير الحكومية.

ويشتمل هذا النوع من المدارس على قسمين أحدهما خاص بتعليم وكالة الغوث الأونروا(UNRWA)، والآخر التعليم الخاص والذي يشرف على إدارته الأهالي.

أولاً: التعليم الذي تشرف عليه وكالة الغوث (UNRWA).

---

[٢٨] عبد الله الحوراني؛ مرجع سابق، ص٩٢.

[٢٩] مجلة: شؤون فلسطينية؛ ع ٣٨، اكتوبر ١٩٧٤م، شيلا ريان، السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في المناطق المحتلة اسس لامبريالية جديدة، مرجع سابق، ص١٤٣.

[٣٠] محمد حامد الجدي؛ مرجع سابق، ص١٨٢.

[٣١] نفسه؛ ص١٩٤.

تشرف وكالة الغوث على تعليم اللاجئين في غزة، وذلك في المرحلة الابتدائية والإعدادية، تقوم إدارة التعليم المتفرعة عن الأونروا والتي تتخذ من بيروت مركزاً لها* برسم سياسة التعليم العامة والتخطيط للمستقبل وترسم المشاريع وتحدد الوسائل التي تحقق أهداف التعليم[٣٢].

ولقد تنوعت الأنشطة التعليمية المقدمة من الأونروا؛ لتشمل كلاً من التعليم الأساسي، والتعليم المهني وبعض مراكز التعليم العالي، وتُقدِّم منحاً لتمويل الدراسة لعدد من الطلبة داخل فلسطين وخارجها، ولا تقدم الأونروا خدمات التعليم للمرحلة الثانوية[٣٣]، ونلاحظ أن أغلب نفقات الموازنة لدى الأونروا كانت تنفق على التعليم؛ فبلغت نسبة الإنفاق على التعليم عام ١٩٧٢م ٤٤٪ من مجمل نفقاتها، وارتفعت مخصصات التعليم لتصل ٤٨٪ للعام ١٩٩٢-١٩٩٣م؛ مما كان له الأثر الإيجابي في القضاء على ظاهرة الأمية في قطاع غزة، وبلغت ميزانية الوكالة المقترحة لعام ١٩٧٩م ١٥١.٨ مليون دولار، بينما بلغت في عام ١٩٧٨م ١٣٩.٨ مليون دولار[٣٤].

أ- مدارس الوكالة (UNRWA):

هو القطاع التعليمي الذي تشرف على إدارته وتمويله وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، ومدارس هذا القطاع مقتصرة على المرحلة الإلزامية (الابتدائي، والإعدادي) وهو يعد قطاع التعليم الثاني بعد القطاع الحكومي من حيث أعداد المدارس التابعة له[٣٥].

ومن الواضح أن أعداد المدارس قد تزايدت بصورة سريعة منذ مباشرة الوكالة أعمالها، فبعدما كان عدد المدارس في عام ١٩٥٠م حوالي ٢٣ مدرسة (٢٢ مدرسة ابتدائية وواحدة إعدادية) بلغت عام ١٩٦٧م حوالي ١٠٣ مدرسة (٦٠ مدرسة ابتدائية و٤٣ مدرسة إعدادي للبنين والبنات) [٣٦]، وتفوق مدارس الأونروا في عددها واستيعابها مؤسسات التعليم الحكومية والخاصة رغم أنها لا تضم سوى مرحلة الدراسة الابتدائية

---

* في شهر نوفمبر ١٩٧٧م عادت جميع مكاتب مقر الرئاسة إلى بيروت من فيينا وعمان بعد أن كانت قد نقلت إليهما بصورة مؤقتة منذ شهر يناير ١٩٧٦م، وسببت الأحوال السائدة في بيروت سنة ١٩٧٨م صعوبات في العمل أدت إلى اتخاذ قرار في منتصف أبريل بنقل مقر الرئاسة، انظر: تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ١ يوليو ١٩٧٧م، ٣٠ يونيو ١٩٧٨م، الوثائق الرسمية الجمعية العامة الدورة ٣٣ الملحق رقم (١٣) (A/33/13)، ص٧.

[٣٢] إلهام فرماوى؛ مرجع سابق، ص١٠٤.

[٣٣] نضال رشيد صبري؛ القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني، مؤسسة نادية للطباعة والنشر، رام الله،٢٠٠٣م، ص١٧٢.

[٣٤] تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، مصدر سابق، ص٦.

[٣٥] هيام مصلح صلاح أبو ميالة؛ مرجع سابق، ص٤٦.

[٣٦] أحمد الساعاتي؛ مرجع سابق، ص١٧٧.

والإعدادية[٣٧]؛ وبلغ مجموع مدارس الأونروا في قطاع غزة للمرحلتين الابتدائية والإعدادية عام ١٩٨١م ١٣٧ مدرسة[٣٨] ويعود السبب في ازدياد أعداد مدارس الوكالة إلى الزيادة السكانية في أعداد سكان القطاع، حيث لجأت وكالة الغوث لبناء مدارس جديدة؛ لتستوعب الزيادة السكانية.

ب- كلية تدريب مجتمع غزة التابعة للأونروا:

تأسست كلية تدريب مجتمع غزة التابعة لـ"الأونروا" في عام ١٩٥٣م؛ بهدف تقديم التدريب المبني على المهارات للشباب اللاجئين ومساعدتهم في الحصول على فرص توظيف ذات قيمة وزيادة فرصهم في سوق العمل المحلي والمساعدة في تطوير الاقتصاد المحلي، وحاليا تقدم الأونروا فرص التدريب ما مجموعه ١,٧٢٩ شابا في كلتا الكليتين في غزة وخانٍ يونس[٣٩].

ثانيا: التعليم الخاص:

وهي المدارس والمؤسسات التعليمية التي يقوم على إدارتها وتمويلها مؤسسات أو هيئات أو أفراد من طبقة رجال الأعمال، ولا توجد أي سلطة مركزية تدير شؤون هذا القطاع، بل تشرف عليه الوزارة؛ وفق قوانين خاصة.

أ. رياض الأطفال:

كانت هناك روضة أطفال واحدة قبل عام ١٩٦٧م تابعة لمدرسة القاهرة النموذجية في غزة، ولا يخفى ما لرياض الأطفال من أهمية في تنشئة الطفل، وقد تُرك هذا الأمر للقطاع الخاص ففي سبعينيات القرن الماضي وصل أعداد رياض الاطفال إلى ١٦ روضة أهلية معظمها في مدينة غزة، وكانت تخضع رياض الأطفال الخاصة لإشراف مديرية التعليم والثقافة(٤٠)، وقد بلغ عددها عام ١٩٨٣م ٣٧ روضة فيها ٣٤٨٥ طفلا، ويتعلمون في ١٣٢ فصلاً وتعمل فيها ١٦١ معلمة[٤١].

ب. مدرسة النصر الإسلامية:

تأسست أثناء حكم الإدارة المصرية للقطاع عام ١٩٦٢م في مدينة غزة، وتشتمل على روضة للأطفال، إضافة إلى أربعة صفوف ابتدائية، وكان يدفع الطالب فيها رسوما دراسية قدرها ٣ جنيهات [٤٢].

ج. معهد فلسطين الديني الأزهري:

---

[٣٧] مجلة: صامد الاقتصادية؛ع٥٨، ديسمبر، ١٩٨٥م عبد الله عبد السلام؛ أوضاع التعليم في قطاع غزة،دار الكرمل، عمان،ص٨٠.

[٣٨] عبد الله الحوراني؛ قطاع غزة ١٩ عاماً من الاحتلال، مرجع سابق، ص٩٩.

[٣٩] تقرير منظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا"، اللاجئون الفلسطينيون الشباب إبداعٌ يتخطى الحدود، ٢٠١٧/٦/١٢م، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، الموقع الرسمي http://www.wafa.ps/

[٤٠] محمد حامد الجدي؛ مرجع سابق، ص١٩٤.

[٤١] إبراهيم سكيك؛ غزة عبر التاريخ، ج١٣، مرجع سابق، ص٨٣.

[٤٢] أحمد الساعاتي؛ مرجع سابق، ص١٧٩.

تأسس عام ١٩٥٤م في مدينة غزة ويتبع المعاهد الأزهرية التابعة لجامعة الأزهر بجمهورية مصر العربية، واقتصر التعليم فيه -عند نشأته- على التعليم الابتدائي، ثم أصبح يشتمل على المرحلتين الإعدادية والثانوية، ويلتحق به الطلبة الراغبون في تعلم العلوم الشرعية، وكذلك الطلبة الذيم لم يستوفوا شروط الالتحاق بالمدارس الإعدادية الحكومية، أو التابعة للوكالة وتتم الدراسة فيه مجانا؛ لترغيب الطلاب في تعلم الشريعة الإسلامية[٤٣]، كما أصدر معهد فلسطين الديني "الأزهر" نشرة تعرف باسم (رسالة الأزهر)[٤٤].

د. كلية غزة:

كلية خاصة تأسست في مدينة غزة عام ١٩٤٢م، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، ويلتحق بها الطلبة الذين ينهون المرحلة الإعدادية بنجاح، ولا يؤهلهم مجموع علاماتهم، أو تجاوزهم السن القانوني من دخول التعليم الثانوي الحكومي، وتمنح الكلية شهادة الثانوية العامة عند إتمام السنة الثالثة بنجاح، ودعمتها الحكومة المصرية بمنح دراسية، و٤ أساتذة مدفوعي الأجر في التخصصات العلمية النادرة للعمل في الكلية في الفترة ١٩٥٦-١٩٦٧م[٤٥].

- مؤسسات التعليم العالي.

وضعت دار المعلمين والمعلمات تحت إشراف ضابط من سلطات الاحتلال، وبلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية فيها ٥٢ مُدَرّسا ومُدَرّسة، معظمهم من حملة البكالوريوس وعدد قليل من حملة الماجستير، وكانت فترة الدراسة فيه سنتان، وتتبع المناهج المصرية، وفيهما التخصصات التالية: علوم، آداب، تربية رياضية، تربية فنية، موسيقى، واقتصاد منزلي، وأضيف عام ١٩٧٨م تخصص اللغة الإنجليزية، وبلغ عدد طلاب دار المعلمين ٢٠٣ طالب، وبلغ عدد الطالبات في دار المعلمات ٢٧٢ طالبة[٤٦].

واستوعب جمهورية مصر العربية أعداداً كبيرة من طلبة غزة الجامعيين؛ ليتعلمو في الجامعات المصرية المتنوعة (الطب، والهندسة، الحقوق، التجارة، الآداب، وغيرها)، ووصلت تلك الأعداد على مدار عشر سنوات (١٩٦٩-١٩٧٨م) ١٠٠٧٣ طالب وطالبة، ومع البدء في فتح الجامعات في قطاع غزة الحكومية منها والخاصة بدأت أعداد الطلاب الوافدين إلى مصر للدراسة تتناقص[٤٧].

هذا وقد انقسم التعليم العالي إلى نوعين:

أ- مؤسسات التعليم العالي الحكومية:

---

[٤٣] أحمد الساعاتي؛ مرجع سابق، ص١٧٨.

[٤٤] الصحافة في قطاع غزة ١٨٧٦-١٩٩٤م، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٣/١٠م. http://www.wafa.ps/

[٤٥] أحمد الساعاتي؛ مرجع سابق، ص١٧٩.

[٤٦] مجلة: شؤون فلسطينية؛ ع٧٩، يونيو، ١٩٧٨م، تقرير جامعة بيرزيت عن أوضاع التعليم العالي في الأرض المحتلة ...، مرجع سابق، ص١٦٧.

[٤٧] إبراهيم سكيك؛ غزة عبر التاريخ، ج١٣، مرجع سابق، ص١٠.

وإليها يرجع الفضل في إنشاء عدة كليات مثل: كلية التربية في غزة، وكلية فلسطين التقنية في دير البلح، وكلية العلوم والتكنولوجيا في خان يونس.

بالنسبة لكلية التربية فقد استمرت دار المعلمين والمعلمات في تزويد مدارس غزة بمعلمين مؤهلين تربويا، ومتخصصين في المواد العلمية مثل: الرياضة، والفنون، والموسيقى، والاقتصاد المنزلي حتى سنة ١٩٩١م حين ألغت جمهورية مصر العربية من نظامها التعليمي دور المعلمين، وحولت هذه الدور إلى كليات تربية تابعة للجامعات المختلفة، وبالمثل تم تحويل مؤسستي دار المعلمين والمعلمات إلى أول كلية تربية جامعية تمنح درجة البكالوريوس ابتداء من عام ١٩٩٢م، وسافر محمود الجدي والشيخ محمد عواد إلى مصر، وقابلوا كبار المسؤولين وشرحوا لهم فكرة إقامة كلية تربية في غزة فكانت الموافقة السريعة والتعاون الإيجابي السريع[٤٨].

وأُنشئت في المعهد الديني الأزهري بغزة كلية تربية للبنات، أما في الجانب التابع لمديرية التربية والتعليم الحكومية فقد أنشئت اعتبارا من ١٩٩١/١٠/١م ثلاث كليات تربية إحداها للبنين في غزة مبنى الحرازين، والثانية كلية البنات جنوبي غزة في الأرض التي تبرع بها شعبان الريس، والثالثة وسط مدينة خان يونس لتعليم وتأهيل الطالبات، وتم اختيار يوسف أبو دية لرئاسة كلية التربية الحكومية بفروعها الثلاثة التي بدأت عامها الأول بعدد ٣٠٠ طالبا وطالبة؛ ليرتفع عددهم في العام التالي ١٩٩٢/١٩٩٣م ليصل العدد إلى ١٠٠٨ طالب وطالبة في أربع أقسام هي: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والفيزياء والكيمياء- والأحياء، وكانت الكلية على اتصال دائم ومستمر بكلية التربية بجامعة عين شمس بالقاهرة ومؤسسات وزارة التربية والتعلم المصرية[٤٩]. ومن الجدير بالذكر أن هذه الكلية تطورت واعتمدها الرئيس ياسر عرفات باسم جامعة الأقصى في عام ٢٠٠١م.

أما كلية فلسطين التقنية (دير البلح) فقد نشأت عام ١٩٩٢م، بإمكانات متواضعة في تجهيزاتها وتخصصاتها إلا أن الحاجة إلى التعليم التقني والتدريب الفني ازدادت؛ لأجل مواكبة هذا التطور الهائل في نظام الحياة والمجتمع الذي صاحبه نقص حاد في المهندسين، والفنيين المتخصصين المؤهلين تقنيا، وتمنح الكلية خريجيها درجتي البكالوريوس والدبلوم المتوسط في العديد من التخصصات العلمية [٥٠].

ثم أنشئت الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا تحت اسم كلية العلوم والتكنولوجيا- بخان يونس عام ١٩٩٠م كمؤسسة أهلية، تعنى بتدريس العلوم التقنية، وقد تولى مجلس التعليم العالي بالقدس الإشراف عليها عام ١٩٩٥م، ثم تولت وزارة التربية والتعليم العالي الإشراف عليها، وأصبحت الكلية مؤسسة حكومية عام١٩٩٧م، ومنذ تلك اللحظة لم تدخر إدارة الكلية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي جهدا لجعل الكلية نواة لجامعة أكاديمية رائدة في مجال التعليم التقني التكنولوجي[٥١].

---

[٤٨] محمد حامد الجدي؛ مرجع سابق، ص٢٩٠.

[٤٩] نفسه؛ ص٢٩٣.

[٥٠] مقابلة مع الدكتور/ منصور الأيوبي؛ رئيس فرع كلية فلسطين التقنية- فرع غزة، ونائب العميد لقسم التخطيط والتطوير وعمل دكتور إدارة أعمال في الكلية – دير البلح ويعمل منذ عام ١٩٩٥م، المكان مدينة غزة، التاريخ ٢٠١٧/٨/١٨م.

[٥١] الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا خان يونس، الموقع الرسمي، تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٤/١م:
http://www.cst-kh.edu.ps/index.php/origin

ب- مؤسسات التعليم العالي الخاصة والعامة:

أما بالنسبة لمؤسسات التعليم الخاصة فقد ضمت الجامعة الإسلامية، ومعهد الأمل للصيدلة، وجامعة الأزهر، وجامعة القدس المفتوحة.

بالنسبة للجامعة الإسلامية، فقد افتتحت في مطلع العام الجامعي ١٩٧٨/١٩٧٩م بكليتي الشريعة وأصول الدين؛ لتكونا امتداداً لمعهد فلسطين الديني التابع للأزهر، وتغاضت سلطات الاحتلال عنها كونها امتداداً لمؤسسة كانت قائمة قبل الاحتلال[٥٢]، وبجهود من رئيس مجلس إدارته الشيخ محمد عواد والعاملين معه في المعهد: أحمد حسن الشوا، وسليمان الأسطل وتوفيق اليازجي، وسليمان الشنطي، وساعدت إدارة الأزهر في القاهرة على ذلك ففتحت في ذلك العام ثلاث كليات تعلم فيها ١٢٣ طالبا، وتشمل هذه الكليات: الشريعة، وأصول الدين، واللغة العربية، وتقبل الجامعة الطلبة الناجحين في الثانوية العامة، أو الثانوية الأزهرية، وفيها ينفصل القسم الخاص بالبنات عن البنين، وبلغ مجموع أعداد طلبتها عام ١٩٨٥م ٤١٠٠ طالب وطالبة وبلغ عدد المدرسين في العام ١٩٨٤/١٩٨٥م حوالي ١٨٠ أما الموظفون الإداريون فبلغ عددهم ٨٧ موظفاً[٥٣].

أما معهد الأمل للصيدلة فقد أسسه الحاج أديب محمد جرادة عام ١٩٨٥م معهداً للصيدلة المساعدة، وهي المهنة الطبية التي كانت تفتقر إليها غزة، ولم يكن الرجل متخصصا في المجال التعليمي والطبي؛ إذ كان مجاله المقاولات الهندسية، ولكنه ربما قد تلقى تعليمات من م.ت.ف في الخارج أن يقيم هذه المؤسسة، قامت هذه المؤسسة الطبية في بيته الذي كان معروفاً باسم (فندق الأمل)، وبعد أن حصل على الترخيص الرسمي، شرع في استقبال الطلبة الراغبين في تعلم مهنة مساعد صيدلي[٥٤].

وفي مدينة غزة بالقرب من الجامعة الإسلامية جاءت جامعة الأزهر والتي كانت في السابق تسمى "معهد الأزهر الديني"، وكانت الدراسة فيه سنتين بعد الثانوية العامة وتقتصر على دراسة المواد الدينية واللغة العربية وقد تحول هذا المعهد إلى جامعة الأزهر مع بداية العام الدراسي ١٩٩١/١٩٩٢م[٥٥]،وقرر السيد الرئيس ياسر عرفات "أبو عمار" من تونس ضم جامعة الأزهر إلى مجلس التعليم العالي بالقدس، والاعتراف بها كجامعة وطنية في تاريخ ٢٥/٤/ ١٩٩٢م[٥٦].

أما جامعة القدس المفتوحة فهي جامعة عامة وطنية؛ أي ليست أهلية ولا حكومية، وقد تم افتتاحها رسميا في عام ١٩٩١م في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل ظروف احتلال قاسية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وكان افتتاحها قد تم بأمر من منظمة التحرير الفلسطينية، وباعتماد من منظمة اليونيسكو الدولية، وأول فرع أقيم لها في قطاع غزة كان في سبتمبر من عام ١٩٩١م في بناية متواضعة مستأجرة في شارع

---

[٥٢] سعيد عاشور؛ مدن فلسطين الكبرى (٢) غزة هاشم، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٨م، ص١٢٣.

[٥٣] إبراهيم سكيك؛ غزة عبر التاريخ، ج١٣، مرجع سابق، ص١٠٥.

[٥٤] محمد حامد الجدي؛ مرجع سابق، ص٢٣٥.

[٥٥] عدنان نعيم؛ مرجع سابق، ص٣٥.

[٥٦] محمد حامد الجدي؛ مرجع سابق، ص٢٧٦.

الثلاثيني مقابل مدرسة الإمام الشافعي* للاجئين، وقام بإدارة وتنظيم هذا الفرع الأستاذ الدكتور رياض الخضري، وبعد قدوم السلطة، فتح فرع في حي النصر في غزة[٥٧].

- المشكلات التي واجهت قطاع التعليم:

واجه القطاع التعليمي في قطاع غزة العديد من المشاكل شأنه شأن نظم التعليم في الدول النامية، وأضيف إلى هذه المشكلات ممارسات الاحتلال وتضييقاته، التي أعاقت العملية التعليمية ومن أبرز المشاكل التي واجهت التعليم في قطاع غزة خلال فترة الدراسة:

١- أنظمة وقوانين الاحتلال العنصرية:

أولى المشاكل التي واجهها المواطنون في جهاز التعليم هي الأنظمة والقوانين التي فرضت، وطبقت منذ دخول الاحتلال والممارسات غير الإنسانية، حيث مُنع الموظفون الطلبة من الشكوى أو انتقاد أي تقصير وبالتالي عدم الإدلاء بأية معلومات لأية جهة كانت أو لأية مسألة دون أخذ إذن مسبق، يأتي ذلك ضمن عملية التقييم المفروضة على الأجهزة الحكومية، ويشترط على الموظف عدم مزاولة أي عمل أو مهنة ثانوية حيث يتلقى الموظفون يوميا تعليمات بخصوص هذا الموضوع أو ذاك، مثل الحد من استهلاك الماء والكهرباء، وعدم التصريح للصحافة بأية معلومات، ووضعت قيود على السفر دون إذن مسبق، حيث صدرت أوامر وتعليمات بتقليص أيام العطلة بحيث تتناسب مع درجته فالدرجة الثامنة عطلتها ٢١ يوما والدرجة السابعة عطلتها ٢٨ يوما وهكذا كلما قلت الدرجة كلما زادت أيام العطل والحد الأقصى للعمل ٤٢ يوما، بالإضافة إلى أن كل موظف تثبت إدانته بتهمة أو جناية يفصل من العمل [٥٨].

وقد ظهر واضحا خرق سلطات الاحتلال الصهيوني لكل القوانين الدولية بقرار الحاكم العسكري رقم (٨٥٤) بتاريخ ١٩٨٠/٧/٦م والأوامر الملحقة والتي تضع المؤسسات التعليمة تحت السيطرة المباشرة لسلطات الاحتلال وبموجب هذا القرار:

- تمنح الجامعات رخصة مؤقتة لمدة سنة، وبهذا يمكن سحب ترخيص أي معهد تعليمي في أي وقت.
- اختيار الأساتذة والمدرسين ونقلهم، وطردهم لأسباب أمنية، ومُنِعَ من أُتهم بارتكاب مخالفة أمنية أو كان معتقلا إداريا، أو موقوفا لأي سبب أمني من التعليم وينطبق هذا أيضا على الطلبة.
- اختيار الطلبة، وإجبار كل منهم الحصول على أذونات من سلطات الاحتلال.
- فرض سيطرة ورقابة الحاكم العسكري على موضوعات الدراسة، وبرامجها بما في ذلك اختيار الكتب.

---

* أخذت العديد من المؤسسات اسم الإمام الشافعي عنواناً لها حيث يتفق أكثر المؤرخين أن الإمام ولد في غزة عام ١٥٠هـ، انظر: محمد محمد شراب؛ غزة هاشم عروس الشام وثغر المرابطين، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٦م، ص٨٩.

[٥٧] محمد حامد الجدي؛ مرجع سابق، ص٣١٦.

[٥٨] عبد الله الحوراني؛ قطاع غزة ١٩ عاماً من الاحتلال، مرجع سابق، ص١٢٢.

- يمنع دخول أي أستاذ في إحدى المدارس أو المعاهد والجامعات دون الحصول على إذن مسبق باسمه شخصياً من الحاكم العسكري، وينطبق هذا على الطلبة أيضاً* [٥٩].

وتُعدّ تلك الانتهاكات مخالفة لمعايير القانون الدولي الذي أمر سلطات الاحتلال باحترام حقوق الطلبة في التعليم والدراسة في مدارسهم الوطنية، وحسب برامجهم المقررة، ووفق قواعدهم وأعرافهم، وبلغتهم القومية القائمة قبل الاحتلال، ولا يجوز لسلطات الاحتلال، إيقاف أو إلغاء أو تعديل أو استبدال أي أمر من هذا الأمور، بل إن من واجبها توفير أحسن السبل؛ لرعايتهم ومعيشتهم وممارستهم حقوقهم وحرياتهم، وأحسن الوسائل لتمكين المسئولين عنهم من توفير أقرب الطرق لتعليمهم وتربيتهم، حسب قواعدهم ومعتقداتهم القومية الخاصة [٦٠].

٢- التمييز العنصري.

تألفت طبيعة سكان قطاع غزة من قسمين فئة السكان الأصليين وهم السكان الفلسطينيون الذين كانوا يسكنون قطاع غزة قبل حرب ١٩٤٨م وظلوا مقيمين فيه بعد الحرب، وقد بلغ عدد هؤلاء السكان في عام ١٩٤٨م حوالي ٨٠ ألف نسمة[٦١]، أما اللاجئون فهم السكان الذين طردوا من أراضيهم وقراهم نتيجة حرب النكبة ١٩٤٨م، ولجأوا إلى قطاع غزة؛ بحثا عن الحماية والأمان وتوزعوا في المخيمات ومناطق القطاع، وينتظرون العودة إلى ديارهم، وكان هناك تمييز واضح في التعليم بين المواطنين والمهاجرين؛ فالمهاجرون يتعلمون في مدارس الوكالة ويحصلون على مساعدات من الأونروا، أما السكان المواطنون يتعلمون في مدارس حكومية، ولا يتلقون مساعدة من الأونروا.

عمدت سلطات الاحتلال للتمييز في التعامل بين سكان غزة، وسكان الضفة في العقوبات، حيث وضعت قوات الاحتلال برنامجا زمنيا لبدء العام الدراسي ١٩٨٨-١٩٨٩م، وحددت ١٩٨٨/١٢/١م لبدء الدراسة في المرحلة الابتدائية، ويوم ١٩٨٨/١٢/١١م للمرحلة الإعدادية، ويوم ١٩٨٨/١٢/١٨م للمرحلة الثانوية، لكن عادت سلطات الاحتلال وأعلنت إغلاق جميع المدارس في ١٩٨٩/١/١٠م، وأوشك العام الدراسي على الانتهاء قبل أن تبدأ الدراسة، ومع تشابه الظروف بين غزة والضفة إلا أن الضفة خُصت بهذه العقوبة وحدها[٦٢]، ويبدو أن الاحتلال يقصد من وراء تلك الممارسات إثارة الفرقة وإضعاف التماسك بين سكان الضفة والقطاع خاصة بعد الانتفاضة التي عملت على زيادة اللحمة بين جناحي الوطن.

وفي الوقت نفسه الذي ألحق الاحتلال الأضرار بالتعليم الفلسطيني نجده يولي اهتماما خاصا بالتعليم للشعب الصهيوني المحتل، وتأتي أهمية التعليم بالمرتبة الثانية بعد

---

* تسببت تلك الإجراءات في شلل العملية التعليمية حول ذلك انظر: صحيفة: معاريف العبرية؛ الجمعة، ١٨ نوفمبر ١٩٨٨م، ص٦، עיתון מעריב בעברית، יום שישי، ١٨ בנובמבר ١٩٨٨، עמ6.

[٥٩] عبد الله الحوراني؛ مرجع سابق؛ ص١٢٤.

[٦٠] شفيق الرشيدات؛ العدوان الصهيوني والقانون الدولي، مطبوعات اتحاد المحامين العرب، القاهرة، ١٩٨٧م، ص١٩٦.

[٦١] محمد إبراهيم سليمان؛ مصادر تمويل التعليم في قطاع غزة في عهد الإدارة المصرية من ١٩٤٨-١٩٦٧م دراسة تاريخية، د.ن ص٣٢١.

[٦٢] عادل أبو عمشة؛ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل وأثناء الانتفاضة، جامعة النجاح الوطنية نابلس، ١٩٨٩م، ص١٨٢.

ما يسمونه "جيش الدفاع الإسرائيلي"، وقد صرح وزير المعارف والثقافة الصهيوني قائلاً: (... بعد ميزانية الدفاع، تعد ميزانية المعارف والثقافة من أكبر الميزانيات في الدولة) (٦٣).

ومن التصريحات العنصرية ما قاله "أوري لوبراين" المستشار السابق لرئيس العصابة اليهودية للشؤون العربية، " لو لم يكن هناك طلبة لكان الوضع خيرا وأبقى، ولو أن العرب بقوا حمالي حطب لربما كان أسهل لنا أن نتحكم فيه..." وبما أن الفلسطينيين ما كانوا "حمالي حطب" عند اغتصاب العصابة الصهيونية لفلسطين، بل كانوا على جانب ثقافي جيد بالمقارنة مع جيرانهم، لذلك كان لابد لهذه العصابة من التفكير في رسم سياسة تعليمية خاصة بالفلسطينيين تضمن لهم السيطرة عليهم بسهولة، على حد زعم لوبراين، فعمدوا أولاً إلى إهمال التعليم بين الفلسطينيين حسب خطة مدبرة تستهدف تحويل القسم الأعظم من الطلبة إلى جماعة من الجهلة أو أشباه الجهلة وإلى إنقاص الوعي بينهم(٦٤)، ونتيجة لممارسات الاحتلال تجاه التعليم ظهر فرق واضح بين التعليم في المداس العربية والتعليم لدى مدارس الاحتلال*، والجدول التالي يوضح مدى التمييز العنصري في حق التعليم من قبل الاحتلال.

جدول رقم(٣)

أعداد المدارس الفلسطينية والصهيونية في المرحلة الإلزامية منذ ١٩٦٨-١٩٦٩م(٦٥).

		الفلسطينيون	اليهود
رياض الأطفال	عدد المدارس	١٦٦	٢٩٦٦
	عدد الطلاب	٩٥٣٨	٩٩٢٥٠
المدارس الابتدائية	عدد المدارس	٢٠٢	١٢٥٠
	عدد الطلاب	٦١٧٩٧	٣٨٤١٧٠

ويتضح من الجدول السابق أن سياسة الاضطهاد العنصري دفعت الاحتلال إلى عدم الاهتمام بالتعليم وقلة بناء المدارس إذا ما قورنت مع مدارس الاحتلال فنجد عدد المدارس الفلسطينية عام ١٩٦٨م ٢٠٢ مدرسة، وتحتوي على ٦١٧٩٧ طالب وطالبة بمتوسط ٣٠٥ طالب وطالبة في كل مدرسة، بينما وصلت أعداد مدارس الاحتلال لنفس العام ١٢٥٠ مدرسة، وتحتوي على ٣٨٤١٧٠ مستوطن ومستوطنة بمتوسط ٣٠٧ مستوطن ومستوطنة في كل مدرسة.

---

(٦٣) كمال كامل عبد الحميد النمر؛ مأساة التربية في فلسطين، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة،١٩٩٣م، ص٣٦.

(٦٤) كمال كامل النمر؛ مرجع سابق، ص٢٠.

* حول التعليم في مدارس وجامعات الاحتلال أنظر: صحيفة: معاريف العبرية؛ الثلاثاء، ١٣ مارس ١٩٧٩م، ص٣٠، עיתון: מעריב, יום שלישי, 13.3.1979, עמ '30.

(٦٥) كمال كامل عبد الحميد النمر؛ مرجع سابق، ص٢١.

٣- العجز في كادر المعلمين الجامعيين المؤهلين:

من حيث المؤهل يلاحظ أنه في العام الدراسي ١٩٨٠/١٩٨١م بلغ عدد المدرسين ٢٠٥٤ منهم ٦٠٧ جامعيا أي ما يعادل ٢٩,٥٪، ومن هؤلاء الجامعيين ١٣٣ أنثى أي ٢٢٪، ومن المدرسين ٨٢٣ تخرّجوا من دار المعلمين والمعلمات؛ أي ما يقارب من ٤٠٪ من مجموع المدرسين، ومن هؤلاء ٤٧,٣٪ إناث، أما بقية المدرسين وعددهم ٦٢٤ مدرسا (٦١٪ منهم من الذكور) فهم من حملة الثانوية العامة وما في مستواها ويعدون غير مؤهلين تربوياً[٦٦]، وكانت إدارة التعليم تخفض الجدول عن المدرس القديم؛ ليصبح "مدرس أول" يشرف على تدريس مادته، حتى بلغ نصاب بعض المدرسين الأوائل ربع الجدول، ثم ألغت المديرية أي ميزة للمعلم القديم؛ لتعويض النقص في المعلمين.

ولقد كان ضابط التربية والتعليم الصهيوني هو الذي يوافق على التعيينات من الأساتذة والإداريين والموظفين [٦٧]؛ لذلك كان المتقدمين للعمل في سلك التعليم في الحكومة يخضعون للمحسوبية أولاً، وللشروط الأمنية ثانيا علما بأن مديرية التعليم بحاجة ماسة إلى بعض التخصصات إلا أنها ترفضها في كثير من الأحيان بدواعي الأمن[٦٨]. ويرفض الاحتلال الالتحاق بالسلك التعليمي كل من يدعم الثورة الفلسطينية أو يقوم بأعمال مقاومة أو مشاركة بالمظاهرات* أو الكتابة ضد الاحتلال وغيرها من التهم بحجة الدواعي الأمنية.

٤- مشكلة العجز في المدارس التعليمية:

نتيجة لإهمال الاحتلال للتعليم في قطاع غزة وقلة بناء المدارس حيث نجد خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٤م، كانت وتيرة بناء المدارس بطيئة، فعلى مدار ١٧ عاما تم بناء ٣٧ مدرسة فقط بمتوسط مدرستين كل عام، ونتيجة لقلة بناء المدارس وقلة الإنفاق على قطاع التعليم ظهرت مشاكل عدة، منها:

أ. مشكلة كثافة الفصول "ارتفاع معدل الطلبة داخل الصف الواحد":

شهدت مدارس قطاع غزة ارتفاعا ملحوظا في معدل الطلبة في الصف الواحد في جميع المراحل التعليمية؛ مما أثر سلبا على العملية التعليمية، ومن المعلوم أن ازدياد أعداد الطلبة في الصف الواحد يؤثر بشكل مباشر على جودة العملية التعليمية، وانتشار نظام الفترتين في المدارس.

بمقارنة نصيب المدرس من الطلبة يتبين أنه في عام ١٩٦٦/١٩٦٧م بلغ عدد المدرسين في مدارس الحكومة ١٣٧٥ مدرسا يقومون بتدريس ٣٨٨٠٧ طالبا فيكون نصيب المدرس الواحد ٢٨,٢ طالبا، وفي العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩م بلغ نصيب المدرس في مدارس (الأونروا) ٣٤,٤ طالبا لأن ٢٠٥٦ معلما كانوا يدرسون ٧٠٧٧٤ تلميذا، أما مدارس الحكومة فقد بلغ نصيب

---

[٦٦] إبراهيم سكيك؛ غزة عبر التاريخ، ج١٣، مرجع سابق، ص٧١.

[٦٧] مجلة؛ شؤون فلسطينية؛ ع٧٩، يونيو، ١٩٧٨م، تقرير جامعة بيرزيت عن أوضاع التعليم، مرجع سابق، ص١٦٠.

[٦٨] عبد الله الحوراني؛ مرجع سابق، ص١٢٢.

* حول قمع الاحتلال لمظاهرات الطلاب انظر صحيفة: معاريف العبرية؛ الأربعاء، ١٩ سبتمبر ١٩٩٠م، ص S9، עיתון "מעריב", יום רביעי, 19 בספטמבר 1990, עמ'.

المعلم في العام الدراسي ١٩٨٣/١٩٨٤م حوالي؛ ٣٢,٥ لأن مجموع الطلبة بلغ ٦٧٥٨٦ يدرسهم ٢٠٧٨ معلماً ومعلمة[٦٩].

ونتيجة لإهمال التعليم والنقص في أعداد المدارس لم تهتم مديرية التربية والتعليم بأمور حيوية مثل فتح رياض الأطفال، وتُرك هذا الأمر للقطاع الخاص، وكانت تخضع رياض الأطفال الخاصة لإشراف مديرية الشئون الاجتماعية، ولا يخفى ما لرياض الأطفال من أهمية في تنشئة الطفل حيث تقوم بعملية تأسيس للأطفال قبل المدرسة، لأجل تحسين الوضع يتوجب على الحكومة احتضان رياض الأطفال وجعلها مؤسسات حكومية رسمية تحت إشرافها الفني والإداري والمالي.

ب. ظهور مشكلة الصف الدوار:

بالرغم من عمل معظم المدارس بنظام الفترتين، وكذلك ارتفاع كثافة الطلبة في الصفوف المدرسية، فقد برزت مشكلة جديدة في فترة الاحتلال الإسرائيلي وهي مشكلة الصف الدوار، وتتمثل هذه المشكلة في عدم وجود غرفة صفية لطلبة صف كامل؛ ما يضطر إدارة المدرسة جعل طلبة ذلك الصف بأن يتنقلوا من غرفة صفية إلى أخرى منتهزين فرصة خروج زملائهم لقضاء حصة التربية الرياضية خارج الغرفة الصفية أو الذهاب إلى ورش النجارة والحدادة (بالنسبة للطلاب)، أو وحدات التدبير المنزلي (بالنسبة للطالبات) [٧٠]، وتؤثر هذه المشكلة على المستوى التحصيلي للطلبة؛ نتيجة عدم استقراراهم.

ج. تسرب الطلبة من المدارس:

يقصد بتسرب الطلبة أي الانقطاع عن الدراسة أو ترك المدرسة قبل أن اتمام المرحلة الإلزامية، ويعود انتشار التسرب إلى أسباب اقتصادية مثل: رغبة بعض الآباء في مساعدة أبنائهم لهم في الزراعة، أو العمل داخل أراضي عام ١٩٤٨م، والعجز عن توفير المصاريف الدراسية، أو أسباب سياسية مثل: الخوف من الصدامات مع جنود الاحتلال، والسجن، والملاحقة، وأسباب أسرية مثل: كثرة الأولاد، وكبر حجم العائلة، والخطبة والزواج ورعاية الأسرة للإناث.

وبلغ نسبة التسرب لأكثر من ٤٥٠٠ طالب وطالبة من طلبة المرحلتين الإعدادية والثانوية، وبلغ عدد المتسربين في الوكالة التي تستحوذ على أكثر من نصف النشاط التعليمي في قطاع غزة ٢٧٠٠ متسرب ومتسربة عام ١٩٨٥-١٩٨٦ يشكلون ما نسبته ٣,١٤٪ من مجموع طلبة الوكالة في نفس العام[٧١].

ثانياً: أوضاع قطاع التعليم تحت الاحتلال.

عملت السياسة الصهيونية على التضييق على الطلبة والحياة التعليمية للعرب في فلسطين عامة لبقاء الفلسطينيين عاجزين عن المطالبة بحقوقهم، وعن إحراز أي تقدم اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، في حاضرهم ومستقبلهم، وصرح "أوري لوبراين" المستشار السابق لرئيس العصابة اليهودية للشؤون العربية لصحيفة هآرتس الصهيونية قائلاً "لو

---

[٦٩] إبراهيم سكيك؛ ج١٣، مرجع سابق، ص٧٠.

[٧٠] فؤاد العاجز؛ تطور التعليم العام في قطاع غزة من عام ١٨٨٦ إلى ٢٠٠٠م، مطبعة المقداد، غزة، ٢٠٠٠م، ص١٧٠.

[٧١] صلاح التميمي؛ التعليم تحت الاحتلال ١٩٦٧-١٩٨٧م، مركز أبحاث رابطة الجامعيين، الخليل، ١٩٩٠م، ص٢٥٠.

لم يكن هناك طلبة لكان الوضع خيراً وأبقى، ولو أن العرب بقوا حمالي حطب لربما كان أسهل لنا أن نتحكم فيهم..." (٧٢).

لقد قام الاحتلال الإسرائيلي بتغيير معظم القوانين واللوائح التربوية منذ الأيام الأولى لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قام بتغيير ألف قانون تقريبا، وتم تتويجها بقانون (٨٥٤) للمؤسسات التعليمية الفلسطينية عام ١٩٨١م الذي تم رفضه رفضا تاما من المؤسسات التعليمية، وهو التوقيع على تعهد شخصي لكل عضو هيئة تدريس يأتي للعمل في المؤسسات الفلسطينية من خارج البلاد، وكان الهدف منه التحكم في المؤسسات التعليمية بالإضافة إلى طرد الكفاءات التعليمية من الوطن وتعيين معلمين غير أكفاء من حملة الدبلوم والتوجيهي، وقد سمح القرار بمتابعة النشاطات العسكرية في داخل الجامعات والمدارس، وكان استغلالاً للقانون الأردني رقم (١٦) لعام ١٩٦٤م، وقد أقيمت الحواجز على مداخل الجامعات والمدارس، واعتقد الاحتلال أن القرار يسمح لها بدخول المؤسسات التعليمة وتفتيشها (٧٣).

ومع إدراك الاحتلال أهمية المسيرة التعليمية في تعزيز القيم الوطنية وغرسها بين جميع أفراد المجتمع عمد إلى استخدام كل الامكانات والأساليب للتضييق على الطلبة والمعلمين وتشويه المناهج الدراسية، وتشجيع الكثير من الطلبة على ترك مقاعدهم الدراسية والعمل داخل الأراضي المحتلة.

- أحوال المناهج التعليمية في ظل الاحتلال.

كانت المناهج المطبقة في قطاع غزة فترة حكم الإدارة المصرية هي المناهج المطبقة بالمدارس المصرية نفسها، باستثناء تحول بسيط عن المناهج المصرية في بعض المواضيع الاجتماعية التي تتعلق بفلسطين والقضية الفلسطينية(٧٤)، وبعد احتلال قطاع غزة عام ١٩٦٧م بدأ الاحتلال يبث السموم للطالب الفلسطيني من خلال إيهام الطالب بأن فلسطين أرض يهودية، واختراع أسماء عبرية لجميع الأسماء والأماكن والجبال، وتقليل شأن العرب اجتماعياً واقتصادياً ونعتهم بالتخلف والضعف (٧٥).

بعد شهر من احتلال غزة* تم إصدار الأمر العسكري رقم ١٠٧، واستناداً لهذا الأمر فقد أصدر الحاكم العسكري أمراً عسكرياً في شهر سبتمبر ١٩٦٧م تم بموجبه منع ١٣٢ كتاباً مدرسياً من أصل ١٥٠ كتاباً مقرراً من وزارة التربية والتعليم المصرية؛ بحجة أن هذه

---

(٧٢) كمال كامل عبد الحميد النمر؛ مرجع سابق، ص٢٠؛ أيضاً: صحيفة: دافار العبرية؛ الثلاثاء، ٢٨ مايو، ١٩٦٨م، عيتون: دبر، يوم شلישי، 28 במאי 1968.

(٧٣) هيام مصلح أبو ميالة؛ مرجع سابق، ص٢٨.

(٧٤) أحمد الساعاتي؛ مرجع سابق، ص١٦٨.

(٧٥) مجلة: شؤون فلسطينية؛ ع٨، أبريل،١٩٧٢م، أحمد طرابين؛ تعليم العلوم الإنسانية في فلسطين المحتلة، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ص ص١٤٦-١٤٧.

* نتيجة لحرب ١٩٦٧م احتل الكيان الصهيوني قطاع غزة، والضفة الغربية، وسيناء، والجولان، لمزيدٍ من التفاصيل انظر: ياكوف بار، سيمان توف؛ الحفاظ على ثمار ١٩٦٧م لصنع السلام، معهد القدس للدراسات الإسرائيلية الجامعة العبرية / יעקב בר- סימן-טוב; לשמור את פירות 1967 לעשיית שלום, האוניברסיטה העברית ומכון ירושלים לחקר ישראל.

الكتب الممنوعة مشبعة بالكراهية "لإسرائيل"(٧٦)، ثم في عام ١٩٦٨م صودق على استعمال ٢٤ كتابا فقط من مجموع ١٦٠ كتابا في العهد المصري، وأدخل الاحتلال ٢٢ كتابا جديد وقوبلت بالرفض التام(٧٧).

وبهذا الطريقة وافقت حكومة الاحتلال على تطبيق المناهج المصرية مع حذف المواد التي تعتبر ماسة "بإسرائيل والإسرائيليين" وكانت بعض الكتب المصرية تحوي عبارات عُدّت عدائية؛ فحظر استعمالها كما استبعدت المواضيع الخاصة بالقضية الفلسطينية(٧٨)، وعمدت السلطات المحتلة إلى حذف وإلغاء كل ما يمت بصلة إلى الهوية الوطنية والقضية الفلسطينية مشوهة الحقائق التاريخية، ومكرسة شرعية اغتصابها للأرض الفلسطينية(٧٩)، وأصبحت المدارس المشتركة في هذه المناطق خاضعة لرقابة سلطات الاحتلال التي منعت كل الكتب المدرسية التي اشتملت منها الطعن "بإسرائيل" أو التحريض على معاداتها، وشمل هذا المنع أكثر الكتب المدرسية(٨٠)، ووجهت سلطات الاحتلال كتاباً خطياً إلى مديريات التربية والتعليم وإلى المكتبات العامة والخاصة ومكتبات المدارس عام ١٩٨١م حظرت فيه تداول مجموعة من الكتب مثل: الحرب اللبنانية، والبلدان الإسلامية، والأقليات المسلمة في العالم المعاصر وغيرها من الكتب (٨١)، ولقد هدف الاحتلال من حذف المنهاج وتعديلها في المناطق المحتلة إلى العديد من الأهداف أهمها تجهيل الطالب الفلسطيني بتاريخ قضيته الفلسطينية ونشر الأفكار الصهيونية.

وتعاملت الدول المانحة في دعم الفلسطينيين بالمقتضى السياسي ولم تتعامل بالمقتضيات الاجتماعية والاقتصادية، فكانت تشترط الدعم لأي عمل يتعلق بالتربية والتعليم بتحقيق شروط عدة مثل: دعم السلام، وشطب آيات الجهاد من المناهج، وكانت الدول المانحة التي تقدم دعمها تخدم مصالحها وتنمي إستراتيجيتها، وبهذا كان الدعم يقف عائقاً أمام إدارة التعليم العام، ما بين الحفاظ على الهوية الوطنية والإسلامية، وما بين إرضاء الدول المانحة والعمل بمقتضى أنظمتهم، فمثلا المشروع الألماني الذي قام ببناء العديد من المدارس مثل: زهرة المدائن اشترط أن تكون المدرسة مختلطة؛ حتى يقدم المشروع، أو كان يشترط يتولاها النساء حتى يقدم المشروع، أو كما حدث في بعض المدارس التي تبدأ أسماؤها بكلمة شهداء حيث تم حجب المشاريع عن هذه المدارس(٨٢).

وأدخل الاحتلال اللغة العبرية للتعليم في المرحلة الثانوية، ولم يكن النجاح فيها إجباريا، وكان تدريسها في أول الأمر اختياريا، وقام بذلك معلمون محليون تلقوا دورات

---

(٧٦) فؤاد العاجز؛ تطور التعليم العام في قطاع غزة من عام ١٨٨٦ إلى ٢٠٠٠م، مرجع سابق، ص١٤٢.

(٧٧) محمد حامد الجدي؛ مرجع سابق، ص٨٧.

(٧٨) إبراهيم سكيك؛ غزة عبر التاريخ، ج١٣، مرجع سابق، ص٦٦.

(٧٩) هيام مصلح أبو ميالة؛ مرجع سابق، ص٨١.

(٨٠) سعيد عاشور؛ مدن فلسطين الكبرى (٢) غزة هاشم، مرجع سابق، ص١١٧.

(٨١) وثائق مكتب الأرض المحتلة؛ يوميات الاحتلال والمقاومة ١٩٨١/١/١م – ١٩٨١/٦/٣٠م ، ج١، حركة التحرير الوطني فتح، بيروت ١٩٨١م، ص٢٢.

(٨٢) هيام مصلح أبو ميالة؛ مرجع سابق، ص٨٢.

محلية ودورات مكثفة في معهد "عكيفا" في مدينة أم خالد المحتلة (نتانيا)، ثم ألغي تدريس هذه اللغة من المدارس الثانوية وحول للمدارس الإعدادية الحكومية وبقى نافذا في معهدي المعلمين والمعلمات[٨٣]، بالإضافة لذلك فلقد أكمل ٥٠٠ من التربويين والمسؤولين الحكوميين في قطاع غزة دورات وندوات في جامعة النقب عام ١٩٧٩م[٨٤]، وكان يهدف الاحتلال من تعليم لغته أن ينشر ثقافته، محاولة منه لفرض التطبيع والتعايش. ويمكن إجمال الاتجاهات التي اتخذتها عملية الحذف والتحريف على النحو التالي:

- حذف كل ما يتعلق بالوجود الفلسطيني وخاصةً ما ينمي ارتباط الفلسطيني بالأرض والوطن سواء كان في كتب التاريخ والجغرافيا أو كتاب القراءة والنصوص العربية وغيرها.

- حذف العبارات المتعلقة بالسلام والتعاون الدوليين على سبيل المثال تم حذف العبارات المتعلقة بضعف هيئة الأمم المتحدة وتقصيرها في حل قضايا دولية ، مثل قضية فلسطين.

- حذف العبارات المتعلقة بالمقاومة والتحرير من الغزاة، والإشادة بالنصر، وعدم التفريط بالوطن.

- حذف كل ما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة، والمؤتمرات الدولية وحق تقرير المصير [٨٥].

مع استمرار الانتفاضة الفلسطينية قام الاحتلال بإغلاق مدارس الضفة الغربية لعام ١٩٨٨/١٩٨٩م والتضييق على الطلبة والمعلمين في قطاع غزة؛ ونتيجة لذلك حاولت جهات فلسطينية متعددة أن تضع بدائل تعوض الطلبة عن بعض ما يخسرونه من الناحية العلمية حيث دعت المعلمين إلى الانخراط في اللجان الشعبية لتعزيز عملية التعليم الشعبي، كما دعتهم لشن حملة لفضح ممارسات العدو عن طريق رفع المذكرات وتقديم المواد العلمية بشكل مكثف، كما حذرت جهات أخرى من سياسة التجهيل التي يتبعها الاحتلال، ودعت المدرسين والطلاب إلى التوجه نحو المساجد، وإعداد البرامج التعليمية المناسبة للطلبة[٨٦]. وبهذا يعد العامان الدراسيان ١٩٨٧/١٩٨٨م و١٩٨٨/١٩٨٩م أسوأ عامين شهدتهما مؤسسات التعليم من حيث كثرة الإغلاقات، وعدم انتظام العملية التعليمية.

ويولي الصهاينة المناهج التربوية في فلسطين أهمية فائقة، لأنهم يشعرون أن تقصيرهم في هذا الجانب يعني بداية النهاية للدولة التي أسسوها على جماجم الفلسطينيين، ويشعرون أن مستقبل كيانهم، يتوقف على مدى نجاح المؤسسة التربوية اليهودية في تنشئة أجيال يهودية مستعدة لحمل رسالة الصهيونية كما رسمتها تلك المناهج، وذلك لا يقل في نظرهم أهمية عن توفر السلاح العسكري[٨٧].

---

[٨٣] إبراهيم سكيك؛ غزة عبر التاريخ، ج١٣، مرجع سابق، ص٦٧.

[٨٤] صحيفة: معاريف العبرية؛ الثلاثاء، ١٣ مارس ١٩٧٩م، ص٣٠، עיתון: מעריב, יום שלישי, 13.3.1979، עמ '30.

[٨٥] فؤاد العاجز؛ مرجع سابق، ص١٥٢.

[٨٦] عادل أبو عمشة؛ مرجع سابق، ص١٨٥.

[٨٧] كمال كامل عبد الحميد النمر؛ مرجع سابق، ص٢٥.

وظهرت فكرة التعليم الشعبي نتيجة لممارسات الاحتلال في سياسة التجهيل فقبل ثورة ١٩٨٧م لم يمارس التعليم الشعبي إلا في السجون والمساجد ويعد التعليم الشعبي الرد الثوري على سياسة التجهيل التي يمارسها الاحتلال.

- أحوال المدارس والجامعات في ظل الاحتلال.

عندما شعر الاحتلال بتعاظم الدور القيادي الذي تقوم به الجامعات؛ وضع قيوداً عليها من خلال إصدار الأمر العسكري رقم ٨٥٤ لعام ١٩٨٠م الذي أعطى سلطات الاحتلال صلاحيات واسعة للإشراف على المؤسسات التعليمة، من أجل التضييق على الحريات الأكاديمية، واستنادا إلى الأمر العسكري رقم ٣٧٨ قام الاحتلال باعتقال الطلبة بدون توجيه تهم لهم، أو تقديمهم للمحاكمة، وكثيرا ما كان يتخذ الاحتلال إجراءات إدارية شديدة بحق القيادات الطلابية والأساتذة، ووصلت إلى حد الإبعاد عن الوطن، كما قامت بإغلاق الجامعات بموجب أوامر عسكرية لعدة أشهر، كما رفض المحتل الاعتراف بالجامعة الإسلامية في غزة؛ حتى تمنع خريجيها من العمل في الدوائر الرسمية أو وكالة الغوث، ثم منعت الخريجين من إقامة مؤسسات نقابية خاصة بهم، وزيادة في الضرر لجأت السلطات إلى تعيين حملة الشهادات الدنيا محل حملة الشهادات الجامعية توفيرا في النفقات؛ مما زاد من معاناة الخريجين، ونشأ عنه جيش من العاطلين عن العمل الذين لا يجدون أمامهم سوى العمل داخل الخط الأخضر **[٨٨].

تعرضت المدارس للإغلاق الفعلي؛ بسبب فرض أوامر حظر التجول التي شاع استعمالها خلال الانتفاضة الأولى ١٩٨٧/١٢/٩م ضد القرى والمخيمات والمدن بصورة واسعة، وبخاصة في قطاع غزة التي فرض عليها حظر تجول بصورة كاملة أكثر من مرة، وخاصة أثناء ذكرى الانتفاضة الأولى، ويوم الأرض، وحسب ملحوظات العديد من المعلمين في قطاع غزة، فقد تراوحت نسبة تعطيل أيام الدراسة عام ١٩٨٨/١٩٨٧م ما بين ٣٥-٥٠٪؛ نتيجة لعوامل عدة أهمها فرض أوامر حظر التجول [٨٩].

ونتيجة لاندلاع الثورة الشعبية أغلقت سلطات الاحتلال جميع مدارس قطاع غزة لمدة أسبوع في ١٩٨٧/١٢/٢١م، وكذلك في ١٩٨٨/٤/١٠م لمدة أسبوعين، وقد اضطرت إدارة المدارس إلى تمديد الدراسة لمدة ثلاثة أسابيع إضافية، حيث انتهت السنة الدراسية في يونيو١٩٨٨م، وفي عام ١٩٨٨/١٩٨٩م أغلقت سلطة الاحتلال جميع مدارس غزة يومي ١٥و ١٦ إبريل

(**) **الخط الاخضر**: هو لفظ يطلق على الخط الفاصل بين الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ والأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وقد حددته الأمم المتحدة بعد هدنة عام ١٩٤٩م التي أعقبت الحرب التي خاضها العرب مع "إسرائيل" عام ١٩٤٨م، لمزيدٍ من المعلومات حول الخط الاخضر انظر: https://ar.wikipedia.org/wiki/ الخط الاخضر، تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٢/٢٦م.

[٨٨] عادل أبو عمشة؛ مرجع سابق، ص٣٢.

[٨٩] هيام مصلح أبو ميالة؛ مرجع سابق، ص٥٣؛ أيضاً: روني صوفر، وأفينونام بار يوسف؛ صحيفة: معاريف العبرية؛ الاثنين ١٥ أغسطس ١٩٨٨م/ רוני סופר ואבינועם בר־יוסף؛ מעריב, יום שני, אוגוסט 15, 1988؛ עמוד 3.

١٩٨٩م[٩٠]، وتراوحت مدد الإغلاق في قطاع غزة بما معدله ٣٠٪-٥٠٪ وفي السنة الدراسية ١٩٩٠/١٩٩١م وصلت إلى ٥٠٪[٩١].

تم إغلاق الجامعة الإسلامية في قطاع غزة سبع مرات خلال عام ١٩٨٧م، وبلغت القيود العسكرية المفروضة على الجامعات ذروتها خلال الانتفاضة بحجة أنها أصبحت قواعد احتجاجية تقليدية ضد الاحتلال، وتعد الجامعة الإسلامية في غزة أول جامعة في الضفة والقطاع تتلقى قرارا عسكريا بالإغلاق لمدة أربعة أسابيع حيث قام الاحتلال بلحم أبوابها، ثم تتابعت أوامر إغلاق الجامعات والمعاهد الفلسطينية في أوقات متلاحقة[٩٢]، كما وضع الاحتلال الحواجز العسكرية أمام الجامعات، وقام جنود الاحتلال باقتحامها وتفتيشها كما عملت على تشويه صورة الجامعات، وعرقلة الأنشطة الطلابية فيها[٩٣].

ولا تحترم سلطات الاحتلال حرمات المؤسسات التعليمية، فقد اقتحموا مبنى الجامعة الإسلامية، وحكمت المحكمة العسكرية على عدد من طلاب الجامعة عام ١٩٨٧م بأحكام مختلفة بتهمة المشاركة في انتخابات المجلس الطلابي، كما تقوم سلطات الاحتلال باستدعاء معلمين من الوكالة لأيام عديدة في أوقات الدوام، وهذا له أثر مباشر على المعلم والطالب والإدارة في الوقت نفسه[٩٤].

ودعت عضو الكنيست "سارة دورون" رئيسة كتلة التكتل في الكنيست، ووزير الدفاع "رابين" في شهر ديسمبر ١٩٨٧م إلى إغلاق الجامعات الفلسطينية التي تستخدم حسب زعمهما كمركز للتحريض على أعمال العنف، كما طالبت حركة "هتحيا" اليمينية بالانضمام إلى الحكومة برئاسة الليكود والمطالبة بإغلاق الجامعات الفلسطينية، كما أعلن "رحبعام زئيفي" رئيس كتلة "موليدت" التي تدعو إلى ترحيل الفلسطينيين (الترانسفير) من المناطق المحتلة، وأن حزبه يؤيد إغلاق الجامعات في الأراضي المحتلة، وإعلان رئيس الوزراء "شامير" ووزير الدفاع "رابين" أن فتح المدارس قد أدى إلى حدوث اضطرابات، وأعمال عنف وأن المصلحة العامة وضرورات الأمن تقتضيان إغلاق المدارس حتى يكفّ الشغب[٩٥].

واتبع الاحتلال سياسة تقليص حجم المدارس الثانوية للبنين لدواعٍ أمنية، فمدرسة فلسطين الثانوية في غزة اقتطعت منها مدرستان- اليرموك الإعدادية والرصيف الابتدائية- وحول نصف تلاميذها إلى مدرسة الكرمل - التي كانت ابتدائية قبل ذلك- ، ومدرسة خان يونس الثانوية للبنين حول نحو نصف تلاميذها إلى مدرسة حاتم الطائي التي بنيت على أرض مدرسة عبد القادر الإعدادية، وبالطريقة ذاتها حول تلاميذ قسم

---

[٩٠] هيام مصلح أبو ميالة؛ مرجع سابق، ص٥٢.

[٩١] إحسان خليل الأغا؛ أزمة التعليم في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٩٩٢م، ص٢٢.

[٩٢] عادل أبو عمشة؛ مرجع سابق، ص١٨٦.

[٩٣] زكريا السنوار؛ رافت مطير، تاريخ الجامعة الإسلامية بغزة خلال ثلاثين عاماً ١٩٧٨-٢٠٠٨م، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٩م، ص٢٢.

[٩٤] عبد الله الحوراني؛ قطاع غزة ١٩ عاماً من الاحتلال، مرجع سابق، ص١٢٣.

[٩٥] هيام مصلح أبو ميالة؛ مرجع سابق، ص٥٨.

الأدبي بمدرسة الفالوجا الثانوية في جباليا إلى مدرسة بيت حانون الزراعية[٩٦]، كان يريد الاحتلال بهذا الأسلوب تقليص أعداد المدراس الثانوية خوفاً من تجمع المتظاهرين.

وادعت صحف الاحتلال أن سلطات الاحتلال في غزة لا تفضل استخدام القوة العسكرية الضخمة ضد المتظاهرين، مفضلين أساليب أكثر تطوراً وفعالية[٩٧] ومن هذه الأساليب إغلاق المدارس والجامعات وترجع مبررات إغلاق المدارس أو تقليصها إلى زعم الاحتلال بأن المدارس ومؤسسات التعليم هي بؤر لتجمع المتظاهرين ومراكز شغب وأن إغلاقها من ضرورات الحكم السليم، ولأمن المواطنين كما تدعى الأوامر العسكرية التي تحمل قرارات الإغلاق، والواقع أن ما حدث هو العكس من ذلك فإن إغلاق المدارس لا يؤدي بالضرورة إلى تخفيف المظاهرات فهي ادعاءاتٍ باطلة، فمن الطبيعي أن رياض الأطفال والمدارس الابتدائية لا تشكل خطرا أو تحريضا ضد الاحتلال، لكن في حقيقة الأمر كان إغلاق المدارس نوع من أنواع العقاب الجماعي ضد السكان.

وسجلت الأونروا عام ١٩٨٨م انتهاكات من قبل جيش الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين والإغلاق القسري للمدارس، ووفقا للتقرير السنوي للوكالة والذي تم رفعه للجمعية العامة للأمم المتحدة فإن السياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة قد أدت إلى ارتفاع عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يطلبون المساعدة[٩٨].

أصدرت السلطات العسكرية الإسرائيلية العديد من الإجراءات القمعية ومنها إغلاق المدارس؛ في محاولة للتخفيف من حدة ثورة الحجارة ١٩٨٧م التي كان الطلبة يشكلون وقودها على اختلاف أعمارهم ومراحلهم الدراسية، وهدّد وزير دفاع الاحتلال "رابين" بإغلاق المدارس التي تخرج عن أهدافها كمؤسسات تعليمية والمدارس التي أمعنت بالسماح لطلبتها بالخروج إلى الشوارع*[٩٩].

ونتيجة لتلك الممارسات أصبحت البنية التحتية للمدارس الحكومية مدمرة، حيث لم توفر لها سلطات الاحتلال الحد الأدنى من العناية الدورية، ولم توفر لها التقنيات والأجهزة المساعدة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الازدحام الصفي، حيث لم تبن السلطات المحتلة المدارس اللازمة لاستيعاب التزايد في أعداد التلاميذ، وتدني مستوى التَعليم، أدى إلى تفشي ظاهرة الأمية المدرسية، وظاهرة الغش في الإمتحانات وانهيار الانضباط المدرسي، وارتفاع معدلات التسرب من كلا الجنسين نظرا لتوجه المتسربين إلى سوق العمل كنتيجة للظروف الاقتصادية المتدنية لذويهم[١٠٠].

ومما سبق يمكن تلخيص أبرز الصعوبات التي واجهت الجامعات في سياسة الإغلاقات المتكررة التي عرقلت وصول الطلاب إلى الجامعات والمدارس، ومحاولات الاحتلال فرض

---

[٩٦] إبراهيم سكيك؛ غزة عبر التاريخ، ج١٣، مرجع سابق، ص٧٩.

[٩٧] صحيفة: دافار العبرية؛ الثلاثاء، ٢٥ مايو ١٩٧٦م؛ ص٧، דבר، יום שלישי، מאי 25 במאי 1976؛ עמוד 7.

[٩٨] حازم الشنار؛ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانتفاضة، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس، ١٩٨٩م، ص٣٣.

* وهناك انتهاكات أخرى تجاه التعليم والحياة المدنية انظر صحيفة: معاريف؛ الجمعة، ١٦ يناير ١٩٨١م، ص٢٨، מעריב، יום שישי، 16 בינואר 1981، עמוד 28.

[٩٩] عادل أبو عمشة؛ مرجع سابق، ص١٨١.

[١٠٠] هيام مصلح أبو ميالة؛ مرجع سابق، ص٨١.

الهيمنة على الجامعات؛ من خلال الاقتحام والتفتيش والاعتقال والإبعاد، والتدخل في شؤون الجامعات وعرقلة البناء، وتقليص مصادر التمويل، وفرض الضرائب على أموال الجامعات.

أ- أحوال المعلمين تحت الاحتلال.

استغل الاحتلال القوانين الأردنية والبريطانية* والعثمانية مع بترها لصالح الصهاينة مثل: قوانين إخراج الموظفين بدون راتب أو بنصف راتب كما حصل عام ١٩٨٨م، أو فصل بعض الموظفين كما حصل عام ١٩٨١م عقب الإضراب الشهير الذي ابتدأ بيوم ١٩٨٠/١٢/١٤م واعتبر ذلك التاريخ يوما للمعلم الفلسطيني وانتهى بتاريخ ١٩٨١/٣/١٦م حيث أخرج قادة الإضراب من الوظائف قسراً [١٠١].

استخدم الكيان الصهيوني سياسة التمييز العنصري في قطاع غزة والضفة الغربية، ومن ضمن الإجراءات التعسفية قام المحتل بالفصل التعسفي للمعلمين الحكوميين، والإحالة القسرية إلى التقاعد وأحيانا يلجأ إلى الاعتقال والسجن حيث تم اعتقال ٣١ معلما ومحاضرا من ضمن ٧٩٠ حالة اعتقال إداري عام ١٩٨٨م، وكذلك استخدم المحتل سياسة الإبعاد، ولجأ أحيانا إلى القتل، أما الطلبة فقد تعرضوا لفرض غرامات والتشويش على الدراسة، والاعتقال والإبعاد والمنع من السفر[١٠٢]. وتعد سياسة الإبعاد مخالفة للمادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة عام ١٩٤٩م [١٠٣].

كما استدعت سلطات الاحتلال عام ١٩٩١م في سراي الحكومة الأستاذ محمد حامد الجدي، والأستاذة ليلى قليبو نائبة مدير تعليم الوكالة، والأستاذ عبد الرحمن الشنطي ناظر مدرسة الرمال الإعدادية للاجئين الواقعة على الطريق الرئيس لقافلة الحكام والضباط في طريق وصولهم إلى القطاع أو عودتهم منه في المساء، وأخذ الحاكم العسكري يكيل ألفاظا شديدة وأنهم لا يستطيعون السيطرة على الطلبة وأنهم أولاد مشاغبون يتركون مقاعد الدراسة؛ ليرشقوا أفراد الجيش بالحجارة وبالشتائم والألفاظ السيئة، ولذلك فإنه مضطر إلى إغلاق هذه المدرسة الإعدادية إلا إذا تعهدتم بالسيطرة على الطلاب وعدم تكرار الشغب، وردوا ليس الذنب في ذلك على الأطفال بل هو ذنب الاحتلال الذي يتعمد أن يحيط بالمدارس ساعات الفسح المدرسية، وساعات انصراف الطلبة، وأغلقت المدرسة لمدة أسبوع[١٠٤].

ولقد تعرض للإبعاد العديد من المدرسين والمحاضرين وهم خليل القوقا، وحسن غنايم أبو شقرة، والشيخ عبد العزيز عودة المحاضر بالجامعة الإسلامية، وسيد حسين

---

* بعد الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧م، أخضع الاحتلال هذه المناطق لقيادة عسكرية تديرها من خلال قوانين الانتداب البريطانية، لمزيدٍ من التفاصيل انظر: سيلفان مردخاي، المدير الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، يافا، ١٩٨٧/סילבן מרדכי، המנהל הישראלי בשטחים، יפו، 1987، עמ '10.

[١٠١] هيام مصلح أبو ميالة؛ مرجع سابق، ص٢٩.

[١٠٢] نفسه، ص ص٦١-٦٣.

[١٠٣] تقرير خافيير دي كويار، الأمين العام للأمم المتحدة، المقدم إلى مجلس الأمن، حول الأوضاع في الأراضي المحتلة، نيويورك ١٩٨٨/١/٢١م، يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٨م، رقم الوثيقة (١٩) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٤٤٧.

[١٠٤] محمد حامد الجدي؛ مرجع سابق، ص٢١٠.

حسن بركة، وعايش عبد العزيز محمد أبو سعدة، وجميعهم من قطاع غزة[١٠٥]، ونتيجة لاتساع الفجوة بين أعداد المعلمين وتلبية سوق العمل لهم أجبر العديد من المعلمين على التفكير في الهجرة أو العمل داخل الأراضي المحتلة.

ولقد تعرض حوالي ١٧,٠٠٠ معلما ومعلمة يوجدون في المناطق المحتلة إلى ممارسات قمعية قاسية من قبل سلطات الاحتلال؛ بهدف إخضاعهم وإعاقتهم عن أداء رسالتهم بصورة سليمة، عدا عن منع الاحتلال تشكيل نقابة عامة للمعلمين في الضفة الغربية وقطاع غزة أيضا ملاحقة أعضاء لجان المعلمين التي تعمل كبديل مؤقت عن نقابة المعلمين، والتضييق على أعضاء هذه اللجان، فضلا عن استمرار تدني رواتب المعلمين في المدارس الحكومية بشكل حاد؛ مقارنة بما هو عليه الحال في مدارس وكالة الغوث وفي مدارس القطاع الخاص في الأراضي المحتلة، ويمكن حصر أهم الممارسات القمعية تجاه المعلمين في المناطق المحتلة بما يلي:

١- الفصل التعسفي للمعلمين الحكوميين.

٢- الإحالة القسرية إلى التقاعد للمعلمين الحكوميين.

٣- الخصم من رواتب المعلمين الحكوميين فلم تقتصر معاناة المعلمين الحكوميين من الناحية المعيشية على تدني الرواتب بل شملت أيضا الخصم الذي يقوم به الاحتلال من رواتبهم كعقاب ضدهم، وغالبا ما يكون بعد الإضرابات أو تعطيل المدارس بسبب المظاهرات.

٤- الممارسات القمعية مثل: الاعتقال، والإبعاد، والقتل[١٠٦].

٥- انتشار ظاهرة العمل الإضافي بين المعلمين، والدروس الخصوصية بسبب تدني الرواتب.

٦- إعاقة التطوير المهني للمعلمين[١٠٧].

٧- تدني أجور ورواتب المعلمين، وأصبحت لا تفي بالحاجات الأساسية للمواطن الفلسطيني[١٠٨].

ونتيجة لما سبق واجه المعلمون الفلسطينيون إجراءات قمعية وعنصرية وسياسة تجهيل متعمدة وتشريعات قديمة بالية منذ عهد الاحتلال البريطاني حيث حُرفت وغيرت؛ لتلائم المصالح الصهيونية، ومنها: النقل والفصل والطرد والسجن والتضييق على السفر؛ مما أثر على العملية التربوية في فلسطين.

ب- أحوال الطلاب تحت الاحتلال:

تعرض الطلبة الذين تصفهم سلطات الاحتلال الإسرائيلية بأنّهم "جيش الانتفاضة"، إلى ممارسات قمعية عنيفة خلال الانتفاضة مثل: فرض الغرامات، والتشويش على الدراسة، والاعتقال، والإبعاد [١٠٩].

---

[١٠٥] هيام مصلح أبو ميالة؛ ص٦٣.

[١٠٦] صحيفة: معاريف؛ الجمعة، ١٦ يناير ١٩٨١م، ص٢٨، מעריב، יום שישי، 16 בינואר 1981، עמוד 28.

[١٠٧] هيام مصلح أبو ميالة؛ مرجع سابق، ص٥٩.

[١٠٨] نفسه، ص٣٦.

[١٠٩] محمد حامد الجدي؛ مرجع سابق، ص٢١٠.

وقام الاحتلال بمنع الطلبة الذين لم يحصلوا على جمع شمل من أبناء العائدين الفلسطينيين من الدراسة في المدارس الفلسطينية، فقد شمل ذلك القرار عشرات الطلبة الفلسطينيين من الأسر العائدة من الأردن ولبنان، والذين آثروا البقاء في فلسطين، وعدم الخروج منها، فمَنَعَ أبناءهم من الدراسة رغم أن القانون يسمح لهم بذلك، ولو لم يمتلكوا أوراقا تثبت دراستهم في الأماكن التي قدموا منها، وقد سن الاحتلال قانونا عسكريا يمنع تسجيل أبناء المطاردين والفدائيين ضمن سجل السكان، وبالتالي يتم منعهم من الدراسة في المدارس الحكومية[١١٠].

ولقد قام الاحتلال بالعديد من الممارسات القمعية ضد القطاع الطلابي، فعلى سبيل المثال قام جنود الاحتلال بتفريق الطلاب من مدرستين في غزة وطالبات المدارس في دير البلح قبل أن يتمكنوا من تنظيم أنفسهم للقيام بمظاهرات، وتم إجراء عدة اعتقالات بين المنظمين[١١١]، وحرمان أعداد كبيرة من الطلاب من تأدية امتحاناتهم[١١٢].

مارست سلطات الاحتلال ضغوطات تجاه الطلاب، والخريجين، والعاملين في الدول العربية والأجنبية حيث يُمنَعون من السفر للخارج، وتُفرَض عليهم الإقامات الجبرية[١١٣]، كذلك تعرض الطلاب أثناء عودتهم للتحقيق والاعتقال، ويحرم البعض من الدخول للأراضي المحتلة لانتهاء فترة التصريح ووجوب قيام أهلهم بتقديم طلب جمع شمل[١١٤] ومع ثورة الحجارة حدث شلل في النظام التعليمي[١١٥].

ويتبين لنا أن سياسات الاحتلال تجاه التعليم، تسببت في أضرار مادية ومعنوية عديدة وكادت أن تنشر الأمية بين أفراد المجتمع، لولا جهود التعليم الشعبي وحرص السكان على التعلم، وأسهمت سياساتٍ الاحتلال في انتشار التوتر في البيئة التعليمية سواء عند الطالب أو المعلم أو الأهل، وأيضا قتل الإبداع عند الطلاب، وعرقلة النهوض بالبحث العلمي.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ما موقف المنظمات الدولية وخصوصاً منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونيسكو من الممارسات الإرهابية الصهيونية تجاه الأوضاع التعليمية في غزة؟ حيث أصدرت (اليونيسكو) العديد من القرارات لتقويض الإرهاب الصهيوني للثقافة الفلسطينية وأهمها[١١٦]:

---

[١١٠] هيام مصلح أبو ميالة؛ مرجع سابق، ص٣٠.

[١١١] صحيفة: دافار العبرية؛ الثلاثاء، ٢٨ مايو، ١٩٦٨م، عيتون: דבר، יום שלישי، 28 במאי 1968.

[١١٢] عبد الله الحوراني؛ مرجع سابق، ص١٢٢.

[١١٣] نفسه؛ ص١٢٣.

[١١٤] مجلة: شؤون فلسطينية؛ ع٧٩، يونيو، ١٩٧٨م، تقرير جامعة بيرزيت عن أوضاع التعليم العالي في الأرض المحتلة ....، مرجع سابق، ص١٧٥.

[١١٥] صحيفة: معاريف العبرية؛ الجمعة، ١٨ نوفمبر ١٩٨٨م، ص٦، عيتون מעריב בעברית، יום שישי، ١٨בנובמבר ١٩٨٨، עמ6.

[١١٦] أسامة حلبي؛ بلدية القدس العربية، الهيئة الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس، ١٩٩٣م، ص٨٦.

- قرار رقم (٤.٢.٣)/EX/٨٣: الصادر في تاريخ ١٩٦٩م، والذي دعا "إسرائيل" إلى إزالة العقبات في وجه الكتب الدراسية التي وافقت عليها اليونيسكو لمدارس اليونسكو/ الأونروا.

- قرار رقم (٤.١.٢)/EX/٨٥: الصادر في تاريخ ١٩٧٠م، والذي دعا "إسرائيل" إلى السماح بدخول كتب اليونسكو/ الأونروا فورا بعد موافقة اليونيسكو عليها تبعا لهذا القرار.

- قرار رقم (٤.٢.٤)/EX/٨٧ و(٤.١.١)/EX/٨٨: الصادرين في تاريخ ١٩٧١م، دعا "إسرائيل" مجددا إلى إدخال كتب اليونيسكو/ الأونروا.

ولقد كانت أغلب هذه القرارات إدانات واستنكارات، ولم يجرِ متابعتها لذلك لم يلتزم الاحتلال بها.

ولقد أدرك الاحتلال أهمية التعليم في غرس القيم الوطنية، وتوعية الفلسطينيين؛ للمطالبة بحقوقهم المدنية والسياسية، لذلك استخدم أساليب قمعية مثل: التضييق على المعلمين والطلبة، وإغلاق المدارس والجامعات، والتفتيش على الحواجز، إضافة إلى حملات المداهمات والاعتقالات اليومية.

ومما سبق يتضح لنا أن الأوضاع التعليمية في قطاع غزة تأثرت بشكل كبير خلال فترة الاحتلال الصهيوني للقطاع؛ نتيجة الممارسات العنصرية تجاه الحياة التعليمية والطلبة والمعلمين، وأبرز تلك الممارسات إغلاق المدارس لفترات طويلة خاصة في مخيمات اللاجئين، وإهمال المدارس وتعطيل الدراسة وتحريف المناهج المدرسية و حذف أجزاء منها خاصة المتعلقة بالقضية الفلسطينية والوطنية والمداهمة الصهيونية المستمرة للمدارس وإرهاب الطلبة، وفصل عدد كبير من المعلمين بشكل تعسفي وإحالة عدد كبير منهم إلى التقاعد بشكل قسري قبل أن يبلغوا السن القانونية للتقاعد وفتح العمل داخل الكيان الصهيوني للطلبة والخريجين؛ مما يدفعهم إلى ترك دراستهم وزيادة التسرب في المدارس.

المصادر والمراجع:

أولا: المصادر والدوريات:

١- تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ١ يوليو ١٩٧٧م، ٣٠ يونيو ١٩٧٨م، الوثائق الرسمية الجمعية العامة الدورة ٣٣ الملحق رقم (١٣) (A/33/13).

٢- وثائق مكتب الأرض المحتلة؛ يوميات الاحتلال والمقاومة ١٩٨١/١/١م – ١٩٨١/٦/٣٠م ، ج١، حركة التحرير الوطني فتح، بيروت ١٩٨١م.

٣- وثيقة توصيات واقتراحات مجموعة الخبراء لمسح القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، المنعقد في النمسا- فيينا ١٠-١٣ سبتمبر ١٩٨٤م، مجلة صامد الاقتصادية، ع ٥٣، فبراير، ١٩٨٥م.

٤- تقرير خافيير دي كويار، الأمين العام للأمم المتحدة، المقدم إلى مجلس الأمن، حول الأوضاع في الأراضي المحتلة، نيويورك ١٩٨٨/١/٢١م، يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٨م، رقم الوثيقة (١٩) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٥- مجلة: شؤون فلسطينية؛ ع٨، أبريل،١٩٧٢م، أحمد طرابين؛ تعليم العلوم الإنسانية في فلسطين المحتلة،
مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت.

٦- ــــــــــــــــــــــــ؛ ع ٣٨، اكتوبر ١٩٧٤م، شيلا ريان، السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في المناطق
المحتلة اسس لامبريالية جديدة.

٧- ــــــــــــــــــــــــ؛ ع٧٩، يونيو، ١٩٧٨م، تقرير جامعة بيرزيت عن أوضاع التعليم العالي في الأرض
المحتلة.

٨- مجلة: صامد الاقتصادية؛ ع٥٨، ديسمبر، ١٩٨٥م عبد الله عبد السلام؛ أوضاع التعليم في قطاع غزة، دار الكرمل، عمان.

ثانيا: الصحف العبرية المعاصرة

١- صحيفة: معاريف العبرية:

- الخميس، ٦ أغسطس ١٩٧٠م، ص ١٨، עיתון: מעריב, יום חמישי, 6 באוגוסט 1970, עמ'18.

- الثلاثاء، ١٣ مارس ١٩٧٩م، ص٣٠، עיתון: מעריב, יום שלישי, 13.3.1979, עמ '30.

- الأحد، ٢٩ يونيو ١٩٨٠م، ص١٢، עיתון: מעריב, יום ראשון, 29.6.1980, עמ '12.

- الجمعة، ١٦ يناير ١٩٨١م، ص٢٨، מעריב, יום שישי, 16 בינואר 1981, עמוד 28.

- السبت، ١٩٨٧م، ص١٠، سيلفان مردخاي، المدير الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، יאפא/סילבן מרדכי, המנהל הישראלי בשטחים, יפו, 1987, עמ '10.

- الاثنين ١٥ أغسطس ١٩٨٨م، ص٣، روني صوفر، وأفينونام بار يوسف؛ / רוני סופר ואבינועם בר־יוסף؛ מעריב, יום שני, אוגוסט 15, 1988؛ עמוד 3.

- الجمعة، ١٨ نوفمبر ١٩٨٨م، ص٦، עיתון מעריב בעברית، יום שישי، ١٨ בנובמבר ١٩٨٨، עמ6.

- الأربعاء، ١٩ سبتمبر ١٩٩٠م، ص S9، עיתון "מעריב"، יום רביעי، 19 בספטמבר 1990، עמ'.

١- صحيفة: دافار العبرية:

- الثلاثاء، ٢٨ مايو، ١٩٦٨م، עיתון: דבר، יום שלישי، 28 במאי 1968.

- الثلاثاء، ٢٥ مايو ١٩٧٦م؛ ص٧، דבר، יום שלישי، מאי 25 במאי 1976؛ עמוד 7.

- الجمعة، ٢٥ أبريل ١٩٨٠، ص٤، עיתון: דבר، יום שישי، 25 באפריל 1980، עמ '4.

- ياكوف بار، سيمان توف؛ الحفاظ على ثمار ١٩٦٧م لصنع السلام، معهد القدس للدراسات الإسرائيلية الجامعة العبرية / יעקב בר- סימן-טוב؛ לשמור את פירות 1967 לעשיית שלום، האוניברסיטה העברית ומכון ירושלים לחקר ישראל.

ثالثاً: المراجع العربية:

١- إبراهيم سكيك؛ غزة عبر التاريخ، ج١٣، غزة في الوقت الحاضر، ، د.ن، غزة، ١٩٨٦م.

٢- إحسان خليل الأغا؛ أزمة التعليم في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٩٩٢م.

٣- أحمد الساعاتي؛ التطور الثقافي في غزة ١٩١٤- ١٩٦٧م، مركز رشاد الشوا الثقافي، غزة، ٢٠٠٥م.

٤- أسامة حلبي؛ بلدية القدس العربية، الهيئة الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس، ١٩٩٣م.

٥- حازم الشنار؛ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانتفاضة، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس، ١٩٨٩م.

٦- زكريا السنوار؛ رافت مطير، تاريخ الجامعة الإسلامية بغزة خلال ثلاثين عاماً ١٩٧٨-٢٠٠٨م، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٩م.

٧- سعيد عاشور؛ مدن فلسطين الكبرى (٢) غزة هاشم، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٨م.

٨- شفيق الرشيدات؛ العدوان الصهيوني والقانون الدولي، مطبوعات اتحاد المحامين العرب، القاهرة، ١٩٨٧م.

٩- صلاح التميمي؛ التعليم تحت الاحتلال ١٩٦٧-١٩٨٧م، مركز أبحاث رابطة الجامعيين، الخليل، ١٩٩٠م.

١٠- عادل أبو عمشة؛ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل وأثناء الانتفاضة، جامعة النجاح الوطنية نابلس، ١٩٨٩م.

١١- عبد الله الحوراني؛ قطاع غزة ١٩ عاماً من الاحتلال، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٦م.

١٢- عدنان نعيم؛ تعال معي إلى غزة، المؤتمن للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٩م.
١٣- فؤاد العاجز؛ تطور التعليم العام في قطاع غزة من عام ١٨٨٦ إلى ٢٠٠٠م، مطبعة المقداد، غزة، ٢٠٠٠م.
١٤- كمال كامل عبد الحميد النمر؛ مأساة التربية في فلسطين، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة،١٩٩٣م.
١٥- محمد إبراهيم سليمان؛ مصادر تمويل التعليم في قطاع غزة في عهد الإدارة المصرية من ١٩٤٨-١٩٦٧م دراسة تاريخية، د.ن.
١٦- محمد حامد الجدي؛ فصول من تاريخ التعليم بقطاع غزة في الخمسين عاماً الماضية،ج١، دار المقداد، غزة، ٢٠٠٨م.
١٧- محمد محمد شراب؛ غزة هاشم عروس الشام وثغر المرابطين، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٦م.
١٨- نضال رشيد صبري؛ القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني، مؤسسة نادية للطباعة والنشر، رام الله،٢٠٠٣م.

رابعاً: الرسائل العلمية:

١- إلهام فرماوى؛ الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية المقدمة للاجئين الفلسطينيين عن الفترة ١٩٥٦-١٩٦٧م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠١م.
٢- زكريا العثامنة؛ قطاع غزة ١٩٦٧- ١٩٧٤م، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٥م.
٣- هيام مصلح صلاح أبو ميالة؛ إدارة التعليم العام في فلسطين دراسة مقارنة بين فترة الاحتلال الإسرائيلي (١٩٦٧-١٩٩٣) وفترة السلطة الوطنية الفلسطينية (١٩٩٤-٢٠٠٥م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م.

خامساً: المقابلات الشخصية.

- مقابلة مع الدكتور/ منصور الأيوبي؛ رئيس فرع كلية فلسطين التقنية- فرع غزة، ونائب العميد لقسم التخطيط والتطوير وعمل دكتور إدارة أعمال في الكلية – دير البلح ويعمل منذ عام ١٩٩٥م، المكان مدينة غزة، التاريخ ٢٠١٧/٨/١٨م.

سادساً: المواقع الإلكترونية.

١- الخط الاخضر انظر: https://ar.wikipedia.org/wiki/، تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٢/٢٦م.
٢- الصحافة في قطاع غزة ١٨٧٦-١٩٩٤م، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٣/١٠م. http://www.wafa.ps/
٣- الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا خان يونس، الموقع الرسمي، تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٤/١م: http://www.cst-kh.edu.ps/index.php/origin.

٤- تقرير منظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا"، اللاجئون الفلسطينيون الشباب إبداعٌ يتخطى الحدود، ٢٠١٧/٦/١٢م، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، الموقع الرسمي ./http://www.wafa.ps